

الحكومة المنفتحة والحق في الحصول على المعلومات:

قراءة في التحديات والرهانات

Open Government and the Right to Access Information:
An Analysis of Challenges and Prospects

Abdelhakim SBAI

Researcher in Public Law

Mohammed I University of Oujda

عبد الحكيم اسباي

باحث في القانون العام

جامعة محمد الأول بوجدة

Abstract :

المستخلص:

The right to access information is a fundamental pillar of open government, enhancing transparency and accountability while enabling citizens to monitor public affairs and participate in decision-making. This approach has led many countries to adopt laws ensuring this right and join international initiatives to promote transparency. In Morocco, steps have been taken to involve citizens and support public oversight, yet implementation faces challenges, such as activating the National Open Government Plan and amending the Access to Information Law. Therefore, critical assessment is essential to improve this experience, strengthen citizen oversight, combat corruption, and enhance public governance.

يشكل الحق في الحصول على المعلومات ركيزة أساسية للحكومة المنفتحة، حيث يعزز الشفافية والمساءلة، مما يمكن المواطنين من متابعة الشأن العام والمشاركة في اتخاذ القرار. دفع هذا التوجه العديد من الدول إلى تبني قوانين تضمن هذا الحق والانضمام إلى مبادرات دولية لتعزيز الشفافية. في المغرب، تم اتخاذ خطوات نحو إشراك المواطنين ودعم الرقابة الشعبية، لكن التنفيذ يواجه تحديات، مثل تفعيل الخطة الوطنية للحكومة المنفتحة وتعديل قانون الحق في المعلومات. لذلك، يعد التقييم النقدي ضروريًا لتحسين هذه التجربة، وتعزيز دور المواطنين في الرقابة، ومحاربة الفساد، وتحسين تدبير الشأن العام.

Keywords:

الكلمات المفتاحية:

Open Government; Right to Access Information;
Good Governance.

الحكومة المنفتحة ؛ الحق في الحصول على المعلومات ؛
الحكامة الجيدة .

مقدمة:

ترتفع اليوم عبر العالم أصوات عديدة تطالب بمزيد من الشفافية وحرية المعلومات. لأجل ذلك فقد انضمت المزيد من الحكومات إلى "شراكة الحكومة المفتوحة"¹، وهي تحالف عالمي يسعى للشفافية. ساهمت مجموعة العوامل على مدى العقدين الماضيين في تدعيم هذه التوجه، فقد أدت ديمقراطية الأنظمة السياسية وتطور المعايير التي تدعم الشفافية والفرص التكنولوجية الجديدة لرقمنة المجال العام إلى تبني الكثير من الدول عبر العالم قوانين -بدرجات متفاوتة من الشمولية والتطبيق- لتكريس الحق في الحصول على المعلومات؛ مما عزز الحق في البحث عن المعلومات والحصول عليها.

وتعكس هذه القوانين وعود الحكومات بالمزيد من الانفتاح والشفافية، حيث يتم إتاحة المعلومات المتعلقة بعمل المؤسسات العامة بشكل استباقي أو عند الطلب، ما يعزز من ثقة المواطنين في المؤسسات ويسهم في ترسيخ الديمقراطية².

يتطلب الانضمام إلى برنامج الحكومة المفتوحة توافر عدد من المعايير، ويعتبر وجود قانون للوصول إلى المعلومات أحد العناصر الأساسية؛ باعتباره يشكل ركناً أساسياً لتكريس المشاركة المواطنة؛ من خلال جعل التدبير العمومي قائماً على مبادئ النزاهة وربط المسؤولية بالمحاسبة. الأمر الذي يتيح للأفراد بناء تصور إيجابي عن مركزهم داخل كيان الدولة كمواطنين، ويحد من مخاطر التسلط والفساد وسوء الإدارة.

وتوصف الحكومة المفتوحة بأنها الحكومة التي تعرض معلوماتها للمشاركة، وتشجع مشاركة المواطنين في صنع القرار، وتتيح أدوات لمساءلتها، مما يعزز الرقابة المجتمعية³. وهي بطبيعتها حكومة فعالة وكفؤة، تستجيب لاحتياجات مواطنيها، وتستفيد من التكنولوجيا الحديثة لتطوير أداؤها الإداري⁴.

وتتجلى الصلة الوثيقة بين الحق في الحصول على المعلومات والحكومة المفتوحة في أن ضمان هذا الحق يعزز وعي المجتمع وتفاعله، مما يمكن المواطنين من مراقبة السياسات العمومية وتقييمها، ويدفع المؤسسات الحكومية إلى تبني ممارسات أكثر مسؤولية ووضوحاً، مما يعزز الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع.

ومن هذا المنطلق، فإن سهولة الوصول إلى المعلومات تمثل دعامة أساسية لتكريس الحكامة الجيدة؛ فحينما تُتاح المعلومات للجمهور، تتعزز الشفافية والمساءلة، مما يزيد من ثقة المواطنين في مؤسساتهم؛ في المقابل، عندما تظل المعلومات مخفية أو يصعب الوصول إليها، قد يتولد انعدام الثقة في الحكومة، ويشعر المواطنون بأنهم مُستبعدون من عملية اتخاذ القرار؛ مما يؤدي إلى تكريس عزوفهم عن المشاركة السياسية⁵.

¹ شراكة الحكومة المفتوحة هي مبادرة متعددة الأطراف تم الإعلان عنها في 20 سبتمبر 2011 خلال الجلسة الافتتاحية السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، من قبل ثماني دول هي: البرازيل، أندونيسيا، المكسيك، النرويج، الفلبين، جنوب إفريقيا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

² OECD, Recommendation of the Council on Open Government, OECD/LEGAL/0438, 2024. Lien :

<https://legalinstruments.oecd.org/public/doc/359/359.en.pdf>, date de consultation: 01/11/2024.

³ حسب تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، فإن الانتقال إلى الحكومة المفتوحة يتطلب تعديل عدد من القرارات والتشريعات والإجراءات الإدارية والتشريعية والتنظيمية والمؤسسية والتكنولوجية. وتطال هذه التعديلات الجهات المختلفة في الحكومة، كما تؤثر على تفاعل الحكومة مع المواطنين ومع جميع أصحاب المصلحة في المجتمع. يراجع نص التقرير على الرابط: <https://documents.un.org/doc/undoc/gen/i18/002/29/pdf/i1800229.pdf>, تاريخ التصفح: 2024/11/01.

⁴ الأثر الاقتصادي والاجتماعي للحكومة المفتوحة، توصيات سياساتية للبلدان العربية، صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2022، ص. 1، متاح على الرابط : https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/economic-social-impact-open-government-policy-recommendations-arab-countries-arabic_2.pdf, تاريخ التصفح: 2024/11/02.

⁵ حسب المفكر الهندي "امارتيا صن" المعلومات هي مفتاح للحرية والتنمية. فإذا كانت الحكومة منفتحة، ووسائل الإعلام حرة، والمجتمع قادر على الوصول إلى المعلومات، فإن ذلك يقلل من احتمال وقوع كوارث إنسانية كالمجاعات، ويعزز العدالة الاجتماعية والديمقراطية. للتوسع حول هذه الفكرة، يراجع: أمارتيا صن، التنمية حرة، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2004.

غير أن الانتقال إلى حكومة شفافة، قابلة للمساءلة، شاملة للجميع، وذات تشاركية فعالة واجه تحديات كبيرة، في العديد من الدول، حيث تطلب الأمر تجاوز مجموعة من العقبات، أبرزها: جسر الهوة التشريعية، والممانعة في مشاركة البيانات الحكومية على نحو مفتوح، وضعف إدراك أهمية البيانات الموجودة والنظر إليها كـ"أصول"، ونقص الوعي بمزايا انفتاح البيانات الحكومية، ونقص التوعية لدى المواطنين والعاملين في القطاع العام، وكذلك الأطراف الحكومية حول أهمية الحكومة المفتوحة⁶.

وتتجلى أهمية هذا الموضوع في ظل ما حققه المغرب من مكتسبات على مستوى تفعيل التزاماته الأساسية، المضمنة في استراتيجية الحكومة المفتوحة؛ ولارتباطه بسياق أبانت في تجربة ممارسة الحق في الحصول على المعلومات الكثير من النقائص والتحديات التي تستدعي معالجة دقيقة، وتقييماً موضوعياً.

بناء على ما تقدم، نخلص إلى طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن تعزيز فعالية الحكومة المفتوحة وضمان الحق في الحصول على المعلومات لمواجهة تحديات الشفافية والمساءلة؟.

وتتفرع عن هذه الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية، سنحاول الإجابة عنها في هذه الورقة، من قبيل:

- ما هو الإطار المرجعي وتطورات الحكومة المفتوحة بالمغرب؟
- كيف تركز مبادئ الحكومة المفتوحة والحق في الحصول على المعلومات قيم الشفافية ومحاربة الفساد؟

- ما هي أبرز التحديات والرهانات المرتبطة بالحق في الحصول على المعلومات؟

سنحاول الإجابة عن هذا الإشكال، من خلال التطرق للإطار المرجعي للحكومة المفتوحة، والتطورات التي عرفت هذه المبادرة وطنياً (المطلب الأول)، ثم نتناول علاقة حق الحصول على المعلومات بترسيخ الشفافية ومحاربة الفساد في ضوء المراجعة المرتقبة للقانون 31.13 (المطلب الثاني).

المطلب الأول

الإطار المرجعي وتطورات الحكومة المفتوحة بالمغرب

تعد استراتيجية الحكومة المفتوحة أداة لترسيخ الشفافية والمساءلة بمشاركة المواطنين، وتعتبر إطاراً فعالاً لدعم الإصلاحات وضمان استمرارية المبادئ الأساسية للحكومة المفتوحة ضمن الأجندة السياسية، حتى في ظل التغيرات الانتخابية. هذه المبادئ والمعايير تشكل الإطار المرجعي للحكومة المفتوحة (الفقرة الأولى)، وهو ما يجر إلى الحديث عن التجربة المغربية، في ظل ما عرفت من تطورات وما تواجهه من تحديات مختلفة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الإطار المرجعي للحكومة المفتوحة

يتكون الإطار المرجعي للحكومة المفتوحة من مجموعة من المبادئ والمعايير التي تهدف إلى تحسين فعالية التواصل بين الحكومة والمواطنين. ويرتبط تحقيق هذه الأهداف بتوفر بيئة قانونية، تنظيمية، ومؤسسية ملائمة⁷.

⁶ تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق.

⁷ اعتمد مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في دجنبر 2017 توصية حول الحكومة المفتوحة، والتي تحدد مجموعة من المعايير لمساعدة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ برامجها وإصلاحاتها المتعلقة بالحكومة المفتوحة. تم إعداد هذه التوصية بمشاركة مجموعة غير رسمية من الخبراء، وشبكات إقليمية تابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى نتائج استطلاع تم توزيعه على الدول الـ 54 الأعضاء في المنظمة. كما أثرت التوصية من خلال استشارة عامة شارك فيها العديد من الفاعلين، من بينهم منظمات غير حكومية، وموظفون عموميون، ومدبرون من القطاع الخاص، وأكاديميون، ووسائل إعلام. وتقدم التوصية إطاراً تحليلياً موحداً للحكومة المفتوحة. حيث تعترف الدول بشكل متزايد بدور الحكومة المفتوحة في تسريع الإصلاحات المرتبطة بالحكم الرشيد والحفاظ على الديمقراطية. ومع ذلك، كشفت التحليلات للجهود الحالية عن وجود تنوع كبير في التعريفات والأهداف وأساليب التنفيذ التي تميز استراتيجيات الحكومة المفتوحة، مما أبرز الحاجة إلى وضع إطار موحد ومنسجم: OECD, Recommendation of the Council on Open Government, Op cit.

وانطلاقاً من ذلك، تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الحكومة المفتوحة، بأنها "ثقافة الحكم القائمة على أساس سياسات وممارسات مبتكرة مستوحاة من مبادئ النزاهة والمساءلة والمشاركة التي تعزز الديمقراطية والنمو الشامل"⁸. وتوصف الحكومة بأنها مفتوحة عندما تتوفر فيها ثلاث خصائص:

- 1- الشفافية: بمعنى إنه يمكن للعموم فحص أعمالها وأفعال متخذي القرار فيها؛
- 2- قابلية الوصول: بمعنى أن يكون المواطنون قادرين على الوصول إلى خدماتها ومعلوماتها بسهولة؛
- 3- التجاوبية: بمعنى أنه يتعين على الحكومة النظر إلى الأفكار الجديدة والاحتياجات من القطاع العام، وغيره.

طوّرت المنظمة هذا التعريف ليشمل ثلاثة مبادئ رئيسية هي: الشفافية، والمساءلة، والتجاوبية⁹. بحيث تساهم المبادئ التي تقوم عليها الحكومة المفتوحة في إعادة تشكيل العلاقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة؛ مما يعزز الثقة المتبادلة؛ كما "أن المبادرات الحكومية المفتوحة تُعد وسيلة لتحقيق أهداف سياسية أوسع نطاقاً، بدلاً من أن تكون هدفاً في حد ذاتها"¹⁰.

المبدأ	معناه بالنسبة للمواطنين	معناه بالنسبة للسلطات العامة
الشفافية	يتمكن الجمهور من استيعاب وفهم أعمال الهيئات المنتخبة.	إتاحة البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوعات مثل النفقات العامة، العقود الحكومية، صياغة السياسات وتأثيرها، وعمل الخدمات العامة...
المشاركة	يمكن للجمهور التأثير على أعمال الهيئات المنتخبة.	دعم مجتمع مدني قوي ومستقل، إشراك السكان وذوي المصلحة في عمليات اتخاذ القرار، وحماية المبلغين عن المخالفات ومن يكشفون حالات الفساد أو التقصير.
المسؤولية	يمكن للجمهور أن يسائل الهيئات المنتخبة بشأن أنشطتها.	اعتماد قواعد وقوانين وآليات تضمن أن تنصت السلطات العامة للجمهور، تتعلم منه، تستجيب لاحتياجاته، وتقوم بتصحيح المسار عند الضرورة.

* جدول توضيحي من إعداد شخصي بناء على تقرير لمجلس أوروبا حول الشفافية والحكومة المفتوحة (11)

اكتسبت مفاهيم الحكومة المفتوحة، على مدى العقدين الماضيين، زخماً دولياً واسعاً، حيث أصبحت جزءاً أساسياً من النقاشات حول الحكامة والإصلاحات المؤسسية في العديد من الدول. وقد تجسد هذا التحول في إرساء

⁸ تقرير "الحكومة المفتوحة، السياق العالمي والاتفاق المستقبلية"، منشورات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2016، ص.3، متاح على الموقع الإلكتروني للمنظمة على الرابط: <https://www.oecd.org/gov/Open-Government-Highlights-ARA.pdf>، تاريخ التصفح: 2024/11/02.

⁹ تقرير "تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية"، منشورات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2018، ص.20-21، متاح على الرابط: <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/fostering-open-government-arab-region-arabic.pdf>، تاريخ التصفح: 2024/11/02.

¹⁰ تقرير "الحكومة المفتوحة، السياق العالمي والاتفاق المستقبلية"، مرجع سابق، ص.1.

¹¹ Transparence et gouvernement ouvert (Rapport), congrès des pouvoirs locaux et régionaux du conseil de L'Europe, 2018, P:11.

قيم المسؤولية والشفافية، مما أتاح للمواطنين دوراً أكبر في التأثير على عملية اتخاذ القرار والمشاركة الفعالة في شؤون الحكم.

دفع هذا التطور الحكومات في مختلف أنحاء العالم إلى تبني هذه المفاهيم من خلال إدخال سياسات تهدف إلى تحسين الوصول إلى المعلومات الحكومية، وتدعيم مشاركة المجتمع المدني، وتطبيق مبادئ الديمقراطية التشاركية؛ بالنظر إلى كون هذه الجهود من شأنها أن تعزز الثقة بين الحكومات والمواطنين، وتساعد على مواجهة التحديات المعقدة التي تواجه المجتمع الحديث، مثل الفساد وتراجع الثقة في المؤسسات.

كما أن ظهور التكنولوجيا الرقمية أتاح للحكومات أدوات جديدة لدعم مبادئ الحكومة المفتوحة، حيث بات بإمكان الجميع اليوم الوصول إلى البيانات العامة بسهولة أكبر والمشاركة في النقاشات حول السياسات العمومية عبر منصات الإنترنت؛ ومع ذلك، يبقى التحدي في ضمان أن هذه الجهود ليست مجرد إجراءات شكلية، بل تعكس تحولاً حقيقياً نحو ترسيخ الديمقراطية وتحسين حياة المواطنين.

والملاحظ أنه على مدى العقد الأول من انطلاقها، تحولت الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة إلى جهد عالمي يضم حوالي 200 حكومة وطنية ومحلية، بالإضافة إلى الآلاف من منظمات المجتمع المدني وأطراف أخرى. إلا أن هذه المبادرة واجهت عبر العالم تحديات كبرى تمثلت في فترة طويلة من التراجع الديمقراطي؛ بالتوازي مع صعوبات بيئية ناجمة عن آثار التغيرات المناخية، والصراعات الدولية، وتنامي الفوارق بين الدول، وجائحة عالمية "كوفيد 19"¹².

فالحكومة المفتوحة تسهم إذن في تحقيق عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، وأهمها الهدف 16 الخاص بالسلام والعدل والمؤسسات القوية، إذ تتقاطع أهدافها مع المقاصد 16.6، 16.7، 16.10 فضلاً عن ذلك، تتيح الحكومة المفتوحة تسريع الجهود للقضاء على الفقر، بجعل المؤسسات أكثر شفافية وفعالية، وهذا من شأنه إعطاء المواطنين دوراً مهماً في مراقبة إنفاق الأموال العامة.

كما تسمح الحكومة المفتوحة بزيادة كفاءة الخدمات العامة، إذ إن الاعتماد على البيانات المفتوحة والتخطيط التشاركي يسهم في تحسين التخطيط والتوزيع والمراقبة، بالإضافة إلى تحفيز الابتكار؛ فالبيانات المفتوحة تسمح للأفراد والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بتطوير تطبيقات مبتكرة بالاعتماد على كم أكبر من البيانات المفتوحة والاحتياجات المجتمعية¹³.

الفقرة الثانية: تطورات الحكومة المنفتحة في المغرب

بذل المغرب جهوداً كبيرة لتوفير شروط الانضمام إلى هذه المبادرة، حيث تم إعداد وتنفيذ عدة مشاريع ذات الصلة، لاسيما تلك المتعلقة بشفافية الميزانية¹⁴، والحصول على المعلومات، والنزاهة، والمشاركة المواطنية. وقد

¹² Stratégie du PGO, 2023-2038, <https://www.opengovpartnership.org/strategie-du-pgo-2023-2028>, date de consultation : 02/11/2024.

¹³ تقرير "تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية"، مرجع سابق، ص.5.

¹⁴ نشرت المنظمة الدولية للشراكة الميزانية بتاريخ 31 ماي 2022، نتائج مسح الميزانية المفتوحة لسنة 2021. وتشير نتائج هذا المسح الذي يتم إقراره مرة كل سنتين، إلى أن المغرب حقق تقدماً على مستوى شفافية الميزانية، مسجلاً 48 نقطة مقابل 43 نقطة سنة 2019، و45 نقطة سنة 2017، و38 نقطة سنة 2015. وكنتيجة لذلك، شهد ترتيب المغرب تحسناً واضحاً، حيث انتقل من المرتبة 62 من إجمالي 117 دولة سنة 2019، إلى المرتبة 55 من بين 120 دولة شملها المسح سنة 2021. ومقارنة مع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد احتلت المملكة المرتبة الثانية بعد الأردن. وتعود هذه النتائج الجيدة على مستوى شفافية الميزانية إلى الإصلاحات التي سنها المغرب في السنوات الأخيرة، ولا سيما منذ دخول القانون التنظيمي لقانون المالية حيز التنفيذ سنة 2016. هذا بالإضافة إلى الإثراء المستمر للمعلومة الاقتصادية، الميزانية والمالية الموضوعة رهن إشارة البرلمان وعموم المواطنين، والتواصل الدائم في مجال الميزانية. موقع وزارة المالية المغربية، على الرابط: <https://www.finances.gov.ma>، تاريخ التصفح: 2025/01/12.

تكللت هذه الجهود بصدر القانون رقم 31.13¹⁵ المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات؛ ليستكمل المغرب هذه الشروط ويصبح بتاريخ 26 أبريل 2018 العضو 76 في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة. وعلى إثر هذا الانضمام تم إعداد خطة عمل وطنية للحكومة المنفتحة للفترة ما بين 2018 و2020، تلتها خطة العمل للفترة ما بين 2021 و2023. وقد تم أخيراً إطلاق خطة العمل لسنوات 2024 و2027. وتتضمن هذه الخطة 12 التزاماً، في مجالات الشفافية والمشاركة، الفضاء المدني، المساواة والشمولية، العدالة المنفتحة، والجماعات الترابية المنفتحة¹⁶.

تستند هذه المبادرة إلى مبادئ يتعين الالتزام بها، أبرزها حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات، والمشاركة العامة في عملية اتخاذ القرار، وإلزام الإدارة بالاستجابة لطلبات المواطنين. وتشترط المبادرة آليات رقابة مستقلة لضمان احترام هذه الحقوق، وتشجع على إدارة أكثر انفتاحاً وشفافية مع سياسات تشاور ومشاركة عامة؛ مما يتطلب توطيد التعاون واستخدام تقنيات المعلومات ومنصات تبادل البيانات. بناءً عليه، فإن الوصول إلى المعلومات والوثائق الإدارية يمثل جوهر هذه المبادرة¹⁷.

وعلى هذا الأساس، يتبين أن الحكومة المنفتحة تقوم على عدة أسس ومرتكزات، تعد ضرورية لبناء بيئة تشجع على الانفتاح وربط المسؤولية بالمحاسبة، مما يعزز مبدئياً من فعالية الحكومة ويعمق الثقة بين المواطنين والدولة؛ ويمكن تطبيق هذا المفهوم على أي سلطة عمومية، بغض النظر عن حجمها أو مستواها، سواء كانت محلية، إقليمية، أو وطنية¹⁸.

وقد عمل الدستور المغربي على إرساء هذه المبادئ ورفع من شأنها في الوثيقة الدستورية. ويرتكز النموذج التنموي الجديد، من جهته، على مجموعة من الأسس الرئيسية التي تتقاطع بشكل كبير مع مفاهيم الحكومة المنفتحة.

أولاً: دسترة أسس ومبادئ الحكومة المنفتحة

كرّس دستور المملكة لسنة 2011 مبادئ الحكومة المنفتحة عبر اعتماد إصلاحات تعزز الحكامة الجيدة، نزاهة المرفق العام، المسؤولية، والديمقراطية التشاركية. كما وقرّ سنداً دستورياً قوياً لهذه المبادئ¹⁹، وجعل الحق فيولوج إلى المعلومات ركيزة أساسية للإصلاحات في الحكومة المفتوحة، على غرار العديد من الدول. وقد تُرجم هذا الحق عملياً عبر القانون رقم 31-13.

¹⁵ القانون 31.13 المتعلق بالحصول على المعلومات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف 1.18.15 بتاريخ 5 جمادى الآخرة 1439، الموافق 22 فبراير 2018، الجريدة الرسمية عدد: 6655 بتاريخ 23 جمادى الآخرة 1439، الموافق 12 مارس 1918، ص. 1438.

¹⁶ خطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة 2024-2027، ص. 5، متاح على الموقع الإلكتروني للحكومة المنفتحة بالمغرب: <https://gouvernement-ouvert.ma/>، تاريخ التصفح: 2024/11/03.

¹⁷ Azeddine Akasbi, Enjeux politiques et sociaux autour de l'accès à l'information : facteurs de progrès et de résistances, Etude, Heinrich-Böll-Stiftung North Africa Rabat, Ariani Print, 2018, P:31.

¹⁸ الأخلاقيات العامة، الشفافية والحكومة المفتوحة، منشورات مجلس أوروبا، 2018، ص. 72. متاح على الموقع الإلكتروني لمجلس أوروبا، على الرابط: <https://rm.coe.int/>، تاريخ التصفح: 2024/11/05.

¹⁹ يضمن الدستور حرية الرأي والفكر والتعبير بكل أشكالها (الفصل 25)، حرية المعلومة العامة (الفصل 27)، وحرية الصحافة التي لا يمكن تقييدها بأي شكل من الرقابة القبلية (الفصل 28). كما يكرس حريات الاجتماع والتجمع وتأسيس الجمعيات والانتماء السياسي وحق الإضراب (الفصل 29)، كما تضمن الدولة حرية المبادرة والمقاولة والتنافس الحر (الفصل 35). ويجب أن تنظم المصالح العمومية على أساس مبدأ المساواة للولوج إلى الخدمات العمومية لجميع المواطنين عبر تغطية ترابية وطنية متساوية واستمرارية تقديم الخدمات. كما يجب على هذه المصالح أيضاً أن تحترم معايير الجودة والشفافية والمسؤولية وأن تدبر بمبادئ وقيم ديمقراطية نص عليها الدستور (الفصل 154).

وتحتل مبادئ النزاهة والمسؤولية على الخصوص مكانة هامة، إذ تنص العديد من المقتضيات الدستورية على دعم الحكامة الجيدة والنزاهة وأيضاً محاربة الرشوة. فالفصل 36 ينص على أسس محاربة الرشوة ومختلف أفعالها، فضلاً عن فصول أخرى تنص على عدة أحكام في هذا الشأن. وبخصوص مبدأ مشاركة المواطن فقد تم التنصيص عليه في الفصل الأول من الدستور، كما هو الشأن كذلك بالنسبة لمبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة. وتؤكد الفصول: 12 و13 و14 و15 على مشاركة ومساهمة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في صنع وتفعيل وتقييم القرارات والمشاريع التي تطلقها المؤسسات والسلطات العمومية.

في نفس السياق، ينص الدستور على إحداث مؤسسات مستقلة لضمان مبادئ الحكامة الجيدة²⁰. كما يؤكد على الهوية المتعددة للمغرب، ويعزز دولة القانون والحقوق الأساسية والحريات العامة، وفصل السلطات، والديمقراطية البرلمانية، ويقوي دور البرلمان ورئيس الحكومة؛ معترفاً في الوقت نفسه بحقوق المعارضة السياسية، ودور المجتمع المدني في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.

وبذلك، يتضح أن الوثيقة الدستورية وفرت بيئة مواتية لتعزيز الإصلاحات الخاصة بالحكومة المنفتحة من قبل السلطات العامة، إن من خلال توفير الأطر القانونية والمؤسسية، أم عبر اعتماد عدد كبير من القوانين التنظيمية التي تترجم المبادئ الدستورية؛ على غرار القوانين المتعلقة بحق تقديم مقترحات تشريعية أو حق تقديم عرائض، بالإضافة إلى القوانين المتعلقة بالجهوية المتقدمة، وغيرها²¹.

ثانياً: النموذج التنموي الجديد ودعم الحكومة المنفتحة

مثل النموذج التنموي الجديد الذي دعا إليه الملك محمد السادس، والذي تم تطويره من خلال نهج تشاركي فرصة أخرى للتأكيد على أهمية مشاركة المواطنين وترسيخ النزاهة والمساءلة والوصول إلى المعلومات. وقد حدد من بين أهدافه سن سياسات عمومية أكثر عدلاً وفعالية، من شأنها أن تلبي بشكل فعلي احتياجات المواطنين والمواطنات بمختلف تنوعاتهم، بالإضافة إلى التحديات المعاصرة المتعلقة بتحقيق تنمية أكثر فعالية وشمولاً. في نفس السياق، يتضمن النموذج التنموي الجديد، إطاراً استراتيجياً موجّهاً للسياسات العمومية المستقبلية، متركزاً على مبادئ الحكومة المفتوحة كعناصر أساسية للتنمية حتى عام 2035. إلا أن التقرير يستحضر في الآن ذاته من ضمن الإكراهات المعيقة محدودية النقاش العام وضعف الوصول إلى المعلومات وجودة العرض الإعلامي، معتبراً أن عدم تفعيل الآليات التشاورية والإدماجية يؤدي إلى إضعاف جودة بلورة وتنفيذ الإصلاحات والسياسات العمومية ولا يساهم في كبح مظاهر مقاومة التغيير في بداياتها²². لأجل ذلك، اقترحت اللجنة العديد من التوصيات المهمة التي تحت على ضرورة تحول في الإدارة بأن تستعيد مهمتها الأساسية المتمثلة في خدمة المواطنين، وذلك بتطوير نظرة الإدارة إلى المواطن، من شخص خاضع للإدارة إلى مرتفق ملزم بالضريبة يستحق خدمة ذات جودة.

ولتحقيق هذا الهدف، أكدت التوصيات على أهمية تحديث الإدارة ورقمنة وتبسيط مساطرها، إلى جانب تحسين طرق تواصل الإدارة لتواكب التحولات الجارية اليوم في المجتمعات والتحديات التي فرضها تطور تقنيات التواصل الرقمي، لذلك فمن الواضح أن عدم انخراطها في مجتمع الاعلام والاخبار سيجعل منها مؤسسات معزولة أو في أحسن الأحوال غير قادرة على التأثير فيه بكيفية إيجابية²³.

كما أن هذا التحول يقتضي أن يكون ضمن رؤية شمولية ومتعددة الأبعاد، بحيث يؤدي توسيع المشاركة السياسية إلى الرفع من نجاعة الفعل العمومي، وتوفير ظروف التعبئة التامة والكاملة للمواطنين. إلى جانب تخليق

²⁰ الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (الفصل 165)، مجلس المنافسة (الفصل 166)، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها (الفصل 167)، وكذا العديد من المؤسسات الأخرى لحماية حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والديموقراطية التشاركية، ويجب أن تعزز هذه الهيئات والمؤسسات المستقلة بمؤسسات حكومية أخرى للضبط والحكامة الجيدة، (الفصل 159) وأن تقدم تقاريرها حول أنشطتها السنوية إلى البرلمان لمناقشتها (الفصل 160) كما أن (الفصل 147) يضمن استقلالية المجلس الأعلى للحسابات الذي يعتبر هيئة عليا لمراقبة الحسابات العمومية وتنفيذ قوانين المالية.

²¹ OCDE (2024), Examen du gouvernement ouvert au Maroc 2024 : Analyse et perspectives vers un État ouvert, Examens de l'OCDE sur la gouvernance publique, Éditions OCDE, Paris, P:24, Lien : https://www.oecd.org/fr/publications/examen-du-gouvernement-ouvert-au-maroc-2024_a54aa50c-fr.html, date de consultation:03/11/2024.

²² تقرير النموذج التنموي الجديد، أبريل 2021، ص.6، متاح على الموقع الإلكتروني للجنة الخاصة بالتنموي على الرابط: <https://csmd.ma>, تاريخ التصفح: 2024/11/02.

²³ عبد الحكيم اسباعي، "أهمية التواصل في الارتقاء بالمرفق القضائي"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد:159-160، يوليو-أكتوبر 2021، ص.195.

الحياة العامة وربط المسؤولية بالمحاسبة. ومن ثم تبرز أهمية ترسيخ مهمات التقييم باعتبارها رافعة أساسية في مجال المحاسبة، وبشكل أوسع، رافعة لتحسين نجاعة كل فعل عمومي.

وبذلك، يمكن اعتبار النموذج التنموي الجديد إطاراً مرجعياً مهماً يُترجم ضرورة توافق الأهداف الاستراتيجية للمغرب مع دينامية إصلاح الحكومة المفتوحة، ويقدم فرصة لتكامل مبادئ الانفتاح بشكل كامل في صميم السياسات العمومية في المغرب²⁴.

أما على مستوى تقييم تجربة المغرب من حيث استيفاء معايير الحكومة المفتوحة، فيمكن أن تلخص الوضعية الحالية، على النحو التالي²⁵:

- استناداً إلى الفصل 27 من الدستور، الذي يقر بحق الوصول إلى المعلومات، حصل المغرب على 3 نقط من 4. لا يزال هناك نقطة واحدة يمكنه تحقيقها بعد اعتماد قانون يضمن الوصول إلى المعلومات.
 - فيما يتعلق بالشفافية في الميزانية، حصل المغرب على 4 نقط من 4 بفضل نشر ما يُعرف بتقرير التدقيق ومشروع ميزانية الحكومة (رغم العديد من الثغرات والنتائج المنخفضة الملحوظة في إطار مبادرة الميزانية المفتوحة).
 - في مجال التصريح بالامتلاكات، فقد حصل المغرب على نقطتين من 4. ويمكنه كسب نقطتين إضافيتين إذا تم نشر التصريحات المتعلقة بالامتلاكات للجمهور.
 - بالنسبة لمستوى المشاركة (يتم قياسها من خلال مؤشر الحريات المدنية والديمقراطية)، حصل المغرب على نقطتين من 4. مما يمنحه نتيجة إجمالية قدرها 11. بينما الحد الأدنى المطلوب في هذه الحالة هو 12 نقطة.
- أما المستوى الثاني، فيتعلق بالتحديات الكثيرة والمتعددة التي تواجهها بلادنا على مستوى تنفيذ برنامج الحكومة المفتوحة. وترصدها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في جوانب رئيسية، من بينها²⁶:
- تعدد المؤسسات المشاركة دون تنسيق فعال: وجود عدد من المؤسسات المعنية بتنفيذ برنامج الحكومة المفتوحة دون تحقيق التنسيق الفعال بينها، مما يؤدي إلى غياب إلتقائية وتناسق المبادرات المتخذة في هذا المجال.
 - الرقابة والمراقبة المحدودة: رغم أهمية الرقابة المستقلة، لا تزال هناك تحديات في ضمان حقوق المواطنين وحرياتهم، مثل حرية التجمع وحق الوصول إلى المعلومات.
 - مشاركة هيئات مستقلة بدرجات متفاوتة: المؤسسات الدستورية الوطنية مثل هيئات حقوق الإنسان والحكمة والتنمية البشرية تشارك بدرجات متفاوتة في ديناميكية الحكومة المفتوحة.

²⁴ OCDE (2024), Examen du gouvernement ouvert au Maroc 2024 : Op cit, P :42.

²⁵ Ibid, P :32.

²⁶ Pour plus de détails voir: OCDE (2024), Examen du gouvernement ouvert au Maroc 2024 : Op cit,.

وفي ضوء التحديات المطروحة، يمكن تقديم مجموعة من الحلول، على النحو التالي:

- إحداث هيئة تنسيق حكومية: تتمثل في "مجلس الحكومة المفتوحة" يتولى تنسيق الجهود بين المؤسسات المختلفة وضمان التقائية الأنشطة مع الأولويات الوطنية...
- إرساء الرقابة المستقلة: أهمية إنشاء هيئة أو عدة هيئات تلعب دورًا في الرقابة والمراقبة، بهدف ضمان حقوق وحريات المواطنين، مثل حرية التجمع، وحق الوصول إلى المعلومات، وأشكال المشاركة المختلفة المضمونة بموجب القانون. كما يمكن أن تلعب بعض المؤسسات، مثل مؤسسة الوسيط، والمجلس الأعلى للحسابات والهيئات المعنية بمكافحة الفساد، دورًا هامًا في سياسات الحكومة المفتوحة.
- تعزيز مشاركة الهيئات المستقلة: إشراك هيئات حقوق الإنسان والحكامة والتنمية البشرية بشكل رسمي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالحكومة المفتوحة، مما يضمن تمثيلها في المبادرات الاستراتيجية ويعزز الشفافية والمشاركة المواطنة.
- تطوير أدوات تشاركية لزيادة مشاركة المواطنين: تطوير منصات رقمية تتيح للمواطنين تقديم اقتراحاتهم والمشاركة في صنع القرارات السياسية، مثل الاستطلاعات العامة، والمننديات الإلكترونية.
- تشجيع التعليم والتوعية: إطلاق حملات توعية للمواطنين حول مفاهيم الحكومة المنفتحة وأهمية المشاركة، وتنظيم ورش عمل للمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني لترسيخ الفهم المشترك والتفاعل الفعال.
- التعاون بين القطاعين العام والخاص: توطيد الشراكة بين القطاعين لتسهيل الوصول إلى البيانات المفتوحة وتوفير حلول تقنية تدعم مشاركة المواطنين في السياسات العمومية.

المطلب الثاني

علاقة حق الحصول على المعلومات بتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد

شهد حق الوصول إلى المعلومات تطورًا مهمًا، لينتقل من حق محدود في الوصول إلى البيانات الإدارية، ليصبح عنصرًا أساسيًا من حقوق الإنسان الأساسية. وتدرجياً تم إحراز تقدم كبير في جعل حق الوصول إلى المعلومات حقًا إنسانياً أساسياً، مستفيداً مما يتيح التقدم التكنولوجي من تسهيل الوصول إلى المعلومات وتداولها على نطاق واسع (الفقرة الأولى).

على المستوى الوطني، يستشف من دراسة التجربة المغربية في مجال تطبيق هذا الحق أن النصوص القانونية المؤطرة وكيفية اشتغال الإدارة العمومية ليست متسقة تماماً مع هذا التطور، ولا تنسجم مع مبادئ الشفافية والمحاسبة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تأصيل حق الحصول على المعلومات

يشكل قانون الحصول على المعلومات العمود الفقري للإصلاحات الحكومية المفتوحة. والحق في الحصول على معلومات القطاع العام هو حجر الزاوية لأي حكومة منفتحة وشاملة، وعنصر حاسم للحد من الفساد وتعميق الثقة بين المواطنين وحكوماتهم²⁷.

يرتبط هذا الحق تاريخياً بإعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789، وبقانون الصحافة الفرنسي لعام 1881. وقد تم اعتبار هذا الحق تدريجياً حقاً إنسانياً أساسياً. وهو مرتبط أيضاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام

²⁷ تقرير "الحكومة المفتوحة، السياق العالمي والاتفاق المستقبلية"، مرجع سابق، ص.4.

1948 والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يؤكد على أن لكل فرد الحق في "البحث عن المعلومات وتلقيها ونشرها بأي وسيلة كانت"²⁸.

وفي هذا السياق، صادق مجلس أوروبا على الحق في الوصول إلى المعلومات ضمن المادة 10 من اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واعتمد النص التالي: "لكل شخص الحق في حرية التعبير. ويتضمن هذا الحق حرية اعتناق الآراء وتلقي المعلومات والأفكار ونقلها دون تدخل من السلطات العامة، ودون اعتبار للحدود". في حين، تبنت منظمة الدول الأمريكية نهجاً أكثر تقدمية تجاه الحق في الوصول إلى المعلومات من خلال إدخال الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان. إذ تنص المادة 13 على: "لكل شخص الحق في حرية الفكر والتعبير. ويشمل هذا الحق حرية البحث عن المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها من أي نوع، بغض النظر عن الحدود، سواء شفهيًا، أو كتابيًا، أو مطبوعًا، أو في شكل فني، أو من خلال أي وسيلة أخرى يختارها الفرد".

ومن جهتها، اعتمدت منظمة الدول الأمريكية في سنة 2000 إعلان المبادئ بشأن حرية التعبير، وهو وثيقة رسمية شاملة تعترف بحرية المعلومات كحق من حقوق الإنسان. إذ ينص المبدأ الرابع على أن: "الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الدولة هو حق أساسي لكل فرد. وتقع على عاتق الدول التزامات بضمان التمتع الكامل بهذا الحق". بحيث يسمح هذا المبدأ بفرض قيود استثنائية فقط، شريطة أن تكون محددة مسبقًا بموجب القانون، وفي حالة وجود خطر حقيقي ووشيك يهدد الأمن القومي في المجتمعات الديمقراطية²⁹.

توجد تعريفات مختلفة لحق الوصول إلى المعلومات، من بينها التعريف الذي يعتبر أنه: "الحق لكل فرد في الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها المؤسسات الحكومية أو الهيئات الخاصة التي تقوم بمهام المرفق العام، بهدف خلق إدارة شفافة ومشاركة فعالة للأفراد في العملية الديمقراطية"³⁰.

ويعرف الحق في الحصول على المعلومات، أيضًا، على أنه قدرة الفرد على البحث عن المعلومات وتلقيها ونقلها واستخدامها بفعالية. أما فيما يتعلق بالمعلومات والبيانات العامة، فيعتمد هذا الحق على وجود نظام يعزز إتاحتها للمواطنين والمنظمات.

وفقًا لـ "هنري مالير" و"ماثياس ريمان"، يعتمد حق المعلومات على أساس كون: "المعلومات هي ملك عام يجب أن تكون متاحة للجميع، ولا تستثنى أي مجال من مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"³¹.

كما ينبع الحق في الوصول إلى المعلومات من الحق في التعبير، بناءً على الفكرة القائلة إنه "لكي يتمكن الفرد من التعبير بحرية عن أفكاره وآرائه، يجب أن يكون لديه الحق في الحصول على المعلومات بشكل حر وفعال، ليتمكن من تكوين آرائه بناءً على معرفة واطلاع كامل"³². خاصة أن المعلومات الحكومية تُجمع من أجل مصلحة الجمهور، وليس لمصلحة المنظمات العامة نفسها.

في هذا السياق، ينشأ على عاتق الإدارة العمومية التزام بنشر المعلومات التي يتم جمعها. علاوة على ذلك، يرتبط الحق في الوصول إلى المعلومات أيضًا بالحق في الحقيقة، أي أنه من واجب كل دولة – وحق للمواطنين في

²⁸ تشير المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إلى ما يلي: "...لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

²⁹ Aikaterini Yannoukakoua, and Iliana Arakab, Access to Government Information: Right to Information and Open Government Data Synergy, Procedia - Social and Behavioral Sciences 147 (2014), P. P:335-336.

³⁰ Vincent de Pierre Okwe Ndong, Le Droit d'Accès à l'Information et la Société de l'Information. Thèse de Doctorat, Université Mohammed V, Agdal. FSJES, (2016) P:11.

³¹ Henri Maler (2014), « Le droit à l'information, ses conditions et ses conséquences », Savoir/Agir 2014/4 (n° 30), p. 113-119.

³² Aikaterini Yannoukakoua, and Iliana Arakab, Op cit, P:334.

نفس الوقت – أن تُعلم الجمهور عن الحوادث والمخاطر الجدية مثل الكوارث الطبيعية أو الأوبئة³³، بما في ذلك إجراء تحقيق كامل في هذه الحوادث ونشر نتائج التحقيقات³⁴. وهناك أربع طرق رئيسية للوصول إلى المعلومات الحكومية³⁵:

- النشر التفاعلي: عندما يتم الإفصاح عن المعلومات الحكومية بناءً على طلب.
- النشر الاستباقي: عندما تقوم الهيئات الحكومية بنشر المعلومات طوعاً.
- التسريبات لصالح المبلغين عن المخالفات: مثل: WikiLeaks
- الاجتماعات العامة المفتوحة: حيث تتم مناقشة المعلومات ونشرها في مكان عام، مثل البث المباشر لاجتماعات المجلس البلدي...

وبهذا المعنى، تبرز أهمية إتاحة المعلومات الحكومية، من منطلق أهمية الخصائص التي تميزها، من قبيل كونها³⁶:

- توفر توثيقاً أصيلاً وموثوقاً للأعمال الإدارية لأي منظمة عامة.
- تعمل كوسيلة للتواصل بين الحكومة والمواطنين من خلال صياغة إطار للحقوق والواجبات.
- تتضمن قيمة اقتصادية جوهرية، حيث تسهم في التنمية الاقتصادية، إذ لا يمكن إنجاز أي نشاط ريادي دون معلومات دقيقة عن مواضيع ومجالات محددة.
- تزيد من المساءلة والشفافية للموظفين العموميين والحكومة ككل، حيث يمتلك المواطنون معرفة أفضل وبالتالي سيطرة أكبر على أنشطة ممثليهم الحكوميين.
- تعزز الديمقراطية من خلال تكوين مواطنين أكثر وعياً ونشاطاً، مما يجعلهم أكثر انخراطاً في عمليات صنع القرار ويمارسون رقابة أفضل.
- تعمل كـ"ذاكرة مكتوبة" للإدارة العامة، حيث تعرض تاريخ وسياق تطور الإدارة العامة على مر السنين، وتمكّن الباحثين من مراجعة وتقييم قرارات الحكومة بشكل موضوعي وموثوق استناداً إلى مصادر موثوقة.

كما يرتبط حق الوصول إلى المعلومات عمومًا بمقاربة الحقوق، وهو ما يجعله في صلب مطالب العديد من المنظمات الدولية والحكومية وتنظيمات المجتمع المدني³⁷. هذا المفهوم يشمل ضرورة أن تتحمل الحكومات مسؤولية تزويد المواطنين بالمعلومات التي تُسهم في تحقيق النزاهة وتوطيد دعائم الديمقراطية، ويُعد جزءاً من

³³ تشترك أحداث مثل جائحة كورونا، وقضية الطفل ريان، وزلزال الحوز في إبراز أهمية التواصل وتوفير المعلومات في الأزمات. فقد كشفت هذه الوقائع عن الحاجة الملحة لنقل المعلومات الدقيقة والشفافة، سواء لتوجيه المواطنين، أو لطمأنتهم، أو لتنسيق جهود الإغاثة والمساعدة:

- خلال جائحة كورونا، لعبت المعلومات الصحيحة دوراً حاسماً في توجيه المواطنين حول التدابير الوقائية واللقاحات، بينما أدت الأخبار الزائفة إلى انتشار الذعر والمعلومات المغلوطة.
- في قضية الطفل ريان، تابع العالم بأسره عملية الإنقاذ في شفشاون، وكان التواصل المستمر عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي ضرورياً لإبقاء الرأي العام على اطلاع، لكنه في الوقت ذاته أبرز مخاطر نشر الإشاعات والتكهنات غير الدقيقة.
- أما زلزال الحوز، فقد كشف عن الحاجة الماسة إلى منصات رسمية تُوفر معلومات دقيقة عن أعداد الضحايا، وحالة البنية التحتية، والمساعدات المتاحة، لضمان استجابة فعالة وتنسيق ناجح بين السلطات والمجتمع المدني.

³⁴ Aikaterini Yannoukakoua, and Iliana Arakab, Op cit, P:334.

³⁵ Ibid, P:333.

³⁶ Aikaterini Yannoukakoua, and Iliana Arakab, Op cit, P:334.

³⁷ بادرت جمعية «سمسم-مشاركة مواطنة» بإطلاق منصة تفاعلية مبتكرة (article27.ma) تهدف إلى رصد مدى التزام السلطات بتطبيق الحق في المعلومة، بالإضافة إلى تسهيل عملية تقديم الطلبات والشكاوى من قبل المواطنين إلى الجهات المعنية. في إطار الجهود المستمرة لتعزيز الشفافية، تعاونت جمعية «ترانسبرانسي المغرب» والجمعية المغربية لمهنيي تكنولوجيا الاتصال (APEBI) لتطوير مجموعة من المؤشرات القياسية التي تقيس درجة تجاوب السلطات مع تطبيق الحق في المعلومة. منذ عام 2011، تم إدراج مؤشر خاص بالمصادر الرسمية المتاحة للمعلومات العمومية، إلى جانب مؤشر يقيس مدى انفتاح المواقع الإلكترونية للقطاعات الحكومية على هذه المعلومات.

أسس حماية حقوق الإنسان، الأمر الذي يطرح المزيد من التحديات أمام تفعيل هذا الحق، في ظل القيود والاستثناءات التي تأخذ بها أغلب الدول، ولو بدرجات متفاوتة.

أولاً: تحديات تواجه حق الحصول على المعلومات

يشكل تفعيل الحق في الحصول على المعلومات في العديد من الدول تحدياً بالنظر لما يتطلبه هذا التفعيل من إرادة سياسية وتعبئة للإدارة وتوفير للموارد البشرية والمادية الضرورية، بالإضافة إلى التحديات الجديدة المتعلقة بالولوج إلى المعلومات في ظل الرقمنة. ناهيك عن أنه في المستقبل، قد تظهر المزيد من التوترات بين الحق في الوصول إلى المعلومات وحق الخصوصية³⁸.

يبرز الوصول إلى المعلومات أيضاً كمعيار جديد في التنمية المستدامة يمكن أن يساعد الدول على ضمان الحقوق للمواطنين، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، يُظهر تحليل الالتزامات المتعلقة بالوصول إلى المعلومات ضمن الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة وجود اتجاه يركز على تحسين آليات التنفيذ، وإدخال النشر الاستباقي، وتقديم دعم خاص للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، واستخدام حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة لتحسين إدارة السجلات وإمكانية الوصول إليها، بالإضافة إلى استكمال قوانين الوصول إلى المعلومات بإقرار الحماية للمبلغين عن المخالفات.

وهناك تحد آخر، يتمثل في كون حق الوصول إلى المعلومات يشترط ويتيح تحقيق حقوق أخرى مثل: تكوين رأي قائم على أسس موضوعية ومستنيرة³⁹، وممارسة حق التعبير، والمطالبة بالحقوق المتعلقة بالخدمات العامة (التعليم، الصحة، الأمن، إلخ). ومن ثم فإن أي تقييد للحق في الحصول على المعلومات يمكن أن يعيق تحقيق العديد من الحقوق الأخرى.

غير أنه في الواقع، يثير الاختلال في العلاقة بين حق الوصول إلى المعلومات والشفافية والمساءلة أكبر الصعوبات في المجتمعات غير الديمقراطية أو القليلة الديمقراطية⁴⁰.

وفي السياق الوطني، أظهرت نتائج دراسة أنجزها المعهد المغربي لتحليل السياسات أن حوالي 43 بالمائة من المشاركين يعتقدون أن حق الولوج إلى المعلومة مضمون نسبياً، مما يشير إلى وجود بعض التحديات والعقبات التي قد تحول دون الحصول كامل على المعلومات.

في حين يرى 27 بالمائة من المشاركين أن الولوج السلس للمعلومات غير مضمون، مما يعكس عدم الرضا والشعور بأن هناك تحديات جدية تحتاج إلى معالجة. بينما عبر 10 بالمائة من المشاركين عن اعتقادهم أن حق الولوج إلى المعلومة غير مضمون على الإطلاق في المغرب، وهو ما يمثل رؤية أكثر تشاؤماً⁴¹.

³⁸ أدت التكنولوجيا المتطورة إلى ظهور مخاطر جديدة تتعلق بالحقوق، كما يتضح من استخدام شركة أمازون لتقنية التعرف على الوجوه من قبل أقسام الشرطة في الولايات المتحدة، مما يثير تساؤلات حول الخصوصية وحقوق الأفراد. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحماية القانونية للبيانات الشخصية التي تجمعها الشركات لا تزال غير كافية، كما تبين من فضيحة "كامبريدج أناليتيكا" التي شهدت وصولاً غير قانوني إلى بيانات مستخدمي فيسبوك، مما يعكس الثغرات في القوانين المنظمة لاستخدام البيانات الشخصية. يراجع في هذا الإطار: رسمياً.. "كامبريدج أناليتيكا" متورطة في خداع مستخدمي فيسبوك، على الرابط: <https://www.alarabiya.net>. تاريخ التصفح: 2025/01/20.

³⁹ Azeddine Akesbi, P :37.

⁴⁰ Ibid, P :34.

⁴¹ حرية التعبير والولوج إلى المعلومة في المغرب، دراسة ميدانية، منشورات المعهد المغربي لتحليل السياسات، أكتوبر 2023، الرابط، ص.73.

وتظهر دراسة أخرى⁴²، أن التعامل مع طلبات الحصول على المعلومات يبقى أقل من المستوى المطلوب، أو يُستجاب لها غالباً بعد انتهاء الأجل المحددة، مع ضعف في جودة الردود. ويرجع ذلك إما إلى تقديم أجوبة نمطية وغير متناسبة مع ما تم الاستفسار عنه في الطلبات، أو إلى تزويد اصحاب الطلبات ببيانات خام غير قابلة للاستغلال.

وهذه المسألة تظهر كيف أن الإجراءات والمدد الطويلة للتفاعل مع طلبات الحصول على المعلومات، قد تفرغ هذا الحق من محتواه، خاصة إذا تعلق الأمر بمعلومات ذات طابع استعجالي. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد أية معلومة حول عدد الموظفين المكلفين بمهام تلقي طلبات الحصول على المعلومات في الإدارات العمومية، بينما يؤكد الواقع الفعلي وجود ضعف كبير فيما يتعلق بالموارد البشرية المكلفة بهذه المهام⁴³؛ وهذه عراقيل لا يبدو أنها ستمكن من تفعيل الأمثل لهذا القانون⁴⁴.

وعلى النقيض من ذلك، فإن إتاحة المعلومات يؤدي إلى تدعيم الحق في المشاركة، حيث إن المواطنين الذين تتوفر لديهم المعطيات والمعلومات بخصوص الشأن العام، غالباً ما ينخرطون بشكل إيجابي في الحياة السياسية من خلال الانخراط في الأحزاب السياسية، وممارسة الحق في الانتخاب سواء على مستوى التصويت أو الترشيح. كما يترتب عن ذلك ترسيخ الشعور بالانتماء للوطن، وتكريس روح المواطنة الحقة بما تعنيه من حقوق وواجبات في علاقة الدولة بمواطنيها⁴⁵.

وهناك تحد آخر، يكمن في أن محدودية إمكانية الوصول إلى المعلومات الرسمية والموثوقة قد تكون مدعاة لانتعاش وانتشار الأخبار الزائفة، سيما وأن المواطن لا يملك ما يكفي من الأدوات للتأكد من سيل المعلومات المتداولة في مختلف وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي؛ "مع استحضار فكرة أن كل ما هو حدث أو واقعة محلية قابلة لتتحول إلى حدث وطني، وبالسعة التي قد لا نتوقعها يمكن أن تتجاوز الحدود الوطنية لتصير "مادة إعلامية" يتم تناقلها في وسائل الاعلام الدولية، بحكم أن وسائل الاعلام الحديثة هي في الأصل مفتوحة على العالم ولا تعترف بالحدود التقليدية"⁴⁶.

يعزى ذلك حسب رأي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي⁴⁷ إلى وجود العديد من مواطن الضعف والهشاشة التي تسهل انتشار الأخبار الزائفة، ومنها على وجه الخصوص:

- لا تزال بعض الإدارات والمؤسسات العمومية لا تنشر أو تُحِين المعلومات المتعلقة بأنشطتها بكيفية ممنهجة ومنظمة، وذلك بالرغم مما ينص عليه القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.
- محدودية الموارد المادية والبشرية لقطاع الإعلام العمومي ليضطلع بدوره كاملاً في التصدي لانتشار الأخبار الزائفة.

⁴² أظهر تقرير أعدته جمعية سمس-مشاركة مواطنة حول نتائج تقييم تجارب المؤسسات والإدارات العمومية مع طلبات الحصول على المعلومات، أن 39 % فقط هي النسبة المنوبة للهيئات التي قامت بالرد إيجابياً، وداخل الأجل القانونية، أي خلال العشرين يوماً المأولة للطلب. التقرير متاح على الرابط التالي: <https://article27.ma>، تاريخ التصفح: 2024/12/24.

⁴³ عبد الرحمان بن علال، مداخلة في ندوة حول موضوع: "الحق في الحصول على المعلومات، إشكالية تفعيل ومتطلبات التعزيز"، من تنظيم منتدى أنوال للتنمية والمواطنة، الناظور، بتاريخ: يوم الأحد 27 أكتوبر 2024.

⁴⁴ عادل عيدون، "حق الحصول على المعلومة في المغرب على ضوء قانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة"، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، العدد: 11، 2021، ص.95.

⁴⁵ أحمد مفيد، "الحق في الحصول على المعلومات والمشاركة في الحياة العامة"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد: 114، يناير-فبراير 2014، ص.15.

⁴⁶ عبد الحكيم اسباي، مرجع سابق، ص.201.

⁴⁷ الأخبار الزائفة: من التضليل الإعلامي إلى المعلومة الموثوقة والمتاحة، منشورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2022، ص.ص.8.7.

■ عدم وجود مقارنة شمولية وهيكلية لإحداث منصات فعالة للتحقق من صحة المعلومات بشكل أفضل، باستثناء بعض المبادرات المحمودة لكنها تبقى محدودة.

لذا، تؤكد دراسة ميدانية حديثة أجراها المعهد المغربي لتحليل السياسات العمومية على أهمية حق الوصول إلى المعلومات؛ وهو ما يقتضي ضرورة التعامل مع التحديات المتعددة الأوجه المرتبطة بهذا الحق بشكل جاد من خلال زيادة الوعي العام، وزيادة شفافية الإجراءات الحكومية، وإرساء ثقافة الوصول إلى المعلومات⁴⁸.

ففي العديد من الدول، خاصة النامية منها، أدى عدم قدرة الإدارة العمومية على الاستجابة بشكل كافٍ لاحتياجات المواطنين وتوقعاتهم إلى انخفاض الثقة في المؤسسات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد المفرط على الرقابة الخارجية (التشريعية والقضائية)، دون وجود آليات فعالة للشفافية والمشاركة العامة يجعل الإدارة أقل استجابة للمساءلة العامة⁴⁹.

أما على مستوى التجارب الديمقراطية، فقد واجهت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تحديات كبيرة قبل ترسيخ الحق في الحصول على المعلومات، حيث كانت السرية هي القاعدة في الإدارة، وشكلت مقاومة المؤسسات الحكومية عقبة أمام الشفافية.

فبالرغم من إقرار الولايات المتحدة الأمريكية لقانون حرية المعلومات (FOIA) في سنة 1966، إلا أن تطبيقه واجه عراقيل عديدة، ولم يصبح فعالاً إلا بعد تعديلات لاحقة، خاصة بعد فضيحة "ووترغيت" في سنة 1974، ثم شهد تراجعاً مؤقتاً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بدعوى الأمن القومي.

بينما بدأ المسار في فرنسا بإصدار قانون الوصول إلى الوثائق الإدارية في سنة 1978⁵⁰، لكنه ظل محدود التأثير حتى تعزز لاحقاً بإصلاحات في 2005 و2018، مدفوعة بالرقمنة والحركات المجتمعية المطالبة بالمزيد من الشفافية.

تاريخياً، ارتبط مبدأ السرية في فرنسا بضرورة حماية المصلحة العامة⁵¹، ولم يكن حتى سبعينيات القرن الماضي من حق الأفراد الحصول على المعلومات إلا من خلال نص قانوني صريح يتيح لهم ذلك، كما ترك للإدارة حق الرفض في حال عدم وجود نص ملزم بإعطاء هذه المعلومات، مما كان له بالغ الأثر في إضفاء صفة السرية على الإدارة الفرنسية.

بعد ذلك، اجتاحت فرنسا موجة عارمة من المطالبات، بضرورة تحسين العلاقة بين الإدارة والجمهور وتحويلها إلى إدارة زجاجية شفافة، تحتل فيها الشفافية والديموقراطية الإدارية والإقناع محل السرية والتعتيم والانفراد

⁴⁸ حرية التعبير والولوج إلى المعلومة في المغرب، مرجع سابق، ص.7.

⁴⁹ Joao Gaspar Rodrigues, Publicity, Transparency, and Openness in Public Administration, Revista de Derecho, no. 58, pp. 9-37, Fundación Universidad del Norte, 2022, Lien : <https://www.redalyc.org/journal/851/85175055002/htm>, date de consultation : 18/12/2024.

⁵⁰ أثار هذا القانون عند اعتماده في فرنسا مخاوف وأمالاً في آن واحد. بالنسبة للبعض، فإن فتح الوصول إلى المعلومات الإدارية بشكل واسع قد يؤدي إلى إرباك عمل الإدارات العامة، التي قد تُغرق بوابل من الطلبات، بما في ذلك طلبات مفرطة ومتكررة للحصول على الوثائق. ففي وقت تسعى فيه الإدارة إلى تحقيق أقصى قدر من الفعالية، قد يكون من الصعب التوفيق بين هذه الفعالية والشفافية المفرطة، إذ يُنظر إلى أن السلطة في أي مجتمع تفترض وجود درجة من السرية.

أما بالنسبة للآخرين، فقد كان القانون مصدر أمل، حيث رأوا فيه فرصة لتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطنين من خلال تعزيز فهم الجمهور لعمل الإدارات والمؤسسات المحلية. غير أن التحدي الأكبر بالنسبة لهؤلاء لم يكن في كثرة الطلبات، بل في إمكانية عدم تطبيق القانون بفعالية، إما بسبب عدم اعتياد المواطنين على طلب الوثائق الإدارية، أو بسبب تمسك بعض الموظفين بالتقاليد الإدارية القائمة على السرية وحجب المعلومات. يراجع في هذا الإطار: Francois Rangeon, L'Accès à l'information administrative, متاح على الرابط: <https://extra.u-picardie.fr/outilscurapp/medias/revues/21/rangeon2.pdf>, تاريخ التصفح: 2025/02/10.

⁵¹ تبنت العديد من الدول الأوروبية الأخرى نفس النهج. في إيطاليا، كانت إلى حدود سنة 1990 السرية الإدارية هي السائدة، وأعتبر الحفاظ على السرية كعنصر أساسي لحماية المصلحة العامة. وعلى نفس المنوال سارت كل من البرتغال وإسبانيا، التي شهدت دكتاتوريات محافظة عمرت طويلاً، إذ كانت تفرض أنظمة صارمة من السرية قبل اعتماد قوانين للشفافية.

أما في النمسا، فيعود تقليد السرية إلى سنة 1785، ولم يتم تطبيق قانون يتعلق بالوصول إلى المعلومات إلا في سنة 1987. بينما، تأخرت ألمانيا مقارنة بالعديد من الدول الأوروبية الأخرى في تطبيق قانون حرية المعلومات، والذي لم يدخل حيز التنفيذ إلا في سنة 2005.

Le droit à des administrations publiques ouvertes en Europe : Normes juridiques émergentes, Documents SIGMA No. 46, 2010, P:12.

بالقرارات⁵². وعلى إثر ذلك صدر قانون حق النفاذ إلى الوثائق الإدارية نتيجة لهذه المطالبات، بغية تحسين العلاقة بين الجمهور والإدارة، وقد أجريت عليه العديد من التعديلات المتتالية.

ثانيا: القيود والاستثناءات

لم يكن بوسع المواطنين إلى غاية بداية السبعينات من القرن الماضي الولوج إلى أية معلومة إلا في إطار ما توفره الإدارة نفسها إما في باب نشر القوانين، أو فيما يتعلق بحق الموظف في الاطلاع على ملفه التأديبي، أو بهدف تلميع صورة الدولة عبر وسائل الدعاية والإشهار والصحافة الرسمية⁵³.

وقد ظل مبدأ سرية المعلومات هو أساس نشاط الإدارات العمومية. ويتجلى ذلك بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالدفاع والأمن الوطني، بحيث تعد مثل هذه المجالات خاضعة للقيود في العديد من الدول بهدف حماية الأمن القومي. ومع ذلك، هناك من يرى⁵⁴ أن استخدام تصور واسع وغامض لمفاهيم الدفاع والأمن يكون مبررا مغلفا لتجنب تقديم المعلومات التي لا تضر بأمن البلاد، حتى وإن كانت ضرورية لتقييم نتائج السياسات العمومية.

الأمر الذي يجعل من هذه النقطة من القضايا الجوهرية التي تثيرها المنظمات الحقوقية سعيا منها إلى تقليص لائحة الاستثناءات، في مقابل توسيع مجال الاستفادة من الولوج إلى الوثائق والبيانات التي تتوفر عليها الدولة بمختلف مؤسساتها، بما فيها مؤسسات القطاع الخاص التي تتكفل بتدبير بعض المرافق العمومية⁵⁵.

والملاحظ أن المشرع الدستوري المغربي ولئن جعل الحق في الحصول على المعلومات بمثابة حق مطلق غير قابل للتقييد إلا بمقتضى القانون وفي إطار محدد في سياق الفقرة الثانية من الفصل 27 من الدستور⁵⁶، إلا أن القانون 31.13 أثيرت بشأنه قبل صدوره عدة نقاشات حول نطاقه والمواضيع التي يفترض أن يشملها، وقدمت مقترحات لتجويده سواء من الفرق البرلمانية، أو الهيئات الدستورية كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان⁵⁷.

وهو ما يبرز بالأساس على مستوى الاستثناءات الواردة على هذا الحق في الباب السابع من القانون المذكور الذي يشير إلى مجموعة أصناف من المعلومات على نحو فضفاض، دون أن يوفر الدقة الكافية بشأن تحديد المعلومات المهمة والحساسة التي يجب حمايتها، مما يجعل الاستثناءات بمثابة أصل عام، والكشف عن المعلومة بمثابة استثناء⁵⁸.

ارتباطا بذلك، قد يشكل الاستخدام التعسفي لهذه القيود وهذه الاستثناءات تضييقا إضافيا على الحق في الحصول على المعلومات، فعلى سبيل المثال، لم يكتف القانون المغربي باستثناء المعطيات المتعلقة بالدفاع الوطني وبأمن الدولة، وإنما أضاف حدودا أخرى من شأنها التضييق على نطاق التمتع بهذا الحق الدستوري، كالضرر

⁵² حسب دراسة أنجزها الأستاذ (Francois Rangeon)، فبالإضافة إلى الإكراهات المادية التي تحد من الحصول على المعلومات التي بحوزة الإدارة، فإن هذه العراقيل هي بلا شك أسهل في التغلب عليها مقارنة بالعقبات الثقافية والنفسية والتي تنبع من التمثلات والتصورات التي يحملها كل من الموظفين والمواطنين على حد سواء. إلا أنه بعد العقبات الثقافية، قد تكون العوائق الإيديولوجية هي الأصعب في التغلب عليها، بحكم اعتبار العديد من الموظفين، أن "مشكلة المعلومات تكمن في أنها شكل من أشكال القوة، وبالتالي فهي مرتبطة بالسياسة". مرجع سابق.

⁵³ الهادي مقداد وبوجمعة بوعزاوي، "الحق في الولوج إلى المعلومات"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد: 162، يناير-فبراير 2022، ص. 91.

⁵⁴ Azeddine Akesbi, Op cit. P: 34

⁵⁵ الهادي مقداد وبوجمعة بوعزاوي، مرجع سابق، ص. 96.

⁵⁶ تنص الفقرة الثانية من الفصل 27 من الدستور على ما يلي: "لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية وأمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة".

⁵⁷ التأطير القانوني للحق في الحصول على المعلومات بالمغرب -دراسة حول ملائمة القانون رقم 31.13 للمعايير الدولية للحق في الحصول على المعلومات-، منشورات مركز الدراسات والبحوث والشؤون البرلمانية، 2019، ص. 6.

⁵⁸ التأطير القانوني للحق في الحصول على المعلومات بالمغرب، مرجع سابق، ص. 18.

المحتمل بالعلاقات مع دولة أخرى أو مع منظمة دولية حكومة أو بالسياسة النقدية أو الاقتصادية أو المالية للدولة... الخ⁵⁹.

ومادام أن كل الدول قد تلجأ إلى منع الوصول إلى بعض المعلومات التي تعتبر ضمن أسرار الدولة، أو قد تضر بمصالح عامة أو خاصة، أو قد تمس بالحياة الخاصة للآخرين... الخ، فإن فرض هذه القيود ينبغي أن تكون ضرورية وألا يتم التعسف في اللجوء إليها⁶⁰.

فعلى مستوى المرجعية الدولية تم تضمين القيود المفروضة على حق الحصول على المعلومات في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في المادة 19، خاصة في فقرتها الثالثة، حيث تشترط أن تكون هذه القيود مبررة بمبررات مشروعة، مثل احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، أو ما يتعلق بالحياة الخاصة وعدم التشهير، وحماية الأمن القومي للدول، وحماية النظام العام، والصحة العامة، والآداب العامة⁶¹.

نجد هذه القيود في العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية الأخرى، حيث تشير اتفاقية حقوق الطفل في المادة 13 إلى استثناءات تتعلق بحرية الرأي والتعبير، وهي نفس الاستثناءات الواردة في المادة 19 من العهد الدولي. كما نجدها في اتفاقية حقوق العمال المهاجرين وذويهم في المادة 13.

وتنطبق هذه القيود أيضًا على الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان مثل الاتفاقية الأوروبية (1950)، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (1969)، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981)، والميثاق العربي لحقوق الإنسان (2004).

تؤكد هذه الوثائق مجتمعة على الاستثناءات والقيود الممكن فرضها على حرية الرأي والتعبير، وحق الوصول إلى المعلومات، وهي نفس القيود التي أشار إليها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في مادته 19، إذ أن النصوص الواردة في هذه الوثائق الدولية حول هذه القيود تكاد تكون تكرارًا أو تمثيلًا لمضمون هذه المادة.

والملاحظ، أن قاعدة الضرر والمصلحة العامة، وإن كانت تشكل حجر الزاوية في المعايير الدولية الخاصة بحرية تدفق المعلومات وحق الحصول عليها، إلا أنها مقيدة طبقاً لهذه المعايير بمجموعة من الشروط بشأن تقدير الضرر الحاصل نتيجة الكشف عن المعلومة في مقابل الامتناع عن ذلك، وهو أمر أشار إليه القانون النموذجي للدول الإفريقية بشأن الوصول إلى المعلومات المعتمد من قبل اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب⁶²، والذي يشترط أن يبين قرار الرفض أن إتاحة المعلومة من شأنها أن تتسبب في ضرر عميق أو جسيم للمصلحة المحمية. ومن جهتها، تبين اجتهادات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن مجرد كون الوثيقة تتعلق بمصلحة محمية بمقتضى الاستثناءات الواردة على الحق في الحصول على المعلومة لا يكفي لتبرير تطبيق تلك الأحكام؛ بل يجب

⁵⁹ المادة السابعة من القانون 31.13 المتعلق بالحصول على المعلومات.

⁶⁰ أنجزت منظمة الفصل 19 دراسة تحليلية لمشروع القانون 31.13 تضمن عددا من الملاحظات والتوصيات الرامية إلى تجويد النص وتجاوز نقائصه. للتوسع حول هذه الفكرة، يراجع: المغرب: ملاحظات حول مسودة القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، شتنبر 2017، على الرابط: https://www.article19.org/wp-content/uploads/2017/09/Morocco-FOI-review_Arabic.pdf. تاريخ التصفح: 2024/12/20.

⁶¹ لتجنب التوسع في تأويل وتفسير هذه القيود والاستثناءات، عملت المادة 19 على وضع شروط لتطبيق هذه القيود، وهي كالتالي:

- يجب أن تكون القيود منصوص عليها في قانون يحددها بوضوح، ويحدد السلوك المحظور بدقة، ويجب أن يكون هذا القانون متاخماً للجمهور للاطلاع عليه.
- يجب ألا تتجاوز القيود الحدود التي نصت عليها الفقرة الثالثة من المادة 19، أي عدم استخدام مبررات تعسفية لفرضها.
- يجب أن تكون القيود ضرورية، مما يعني أن السلطات العمومية يجب أن تقدر ما إذا كانت القيود على الحق ضرورية لتحقيق الهدف المشروع مقارنة مع أهداف مشروعة أخرى يتعين أن تكون أولوية في مجتمع ديمقراطي.

⁶² أصدرت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في 2019 إعلان مبادئ حرية التعبير والولوج إلى المعلومات في إفريقيا، يوضح المبادئ التوجيهية لضمان حق الأفراد في الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الدولة والمؤسسات الخاصة التي تقوم بأدوار عامة. ويوصي بأن يكون الوصول إلى المعلومات هو القاعدة، والسرية هي الاستثناء، مع تبرير أي قيود بشكل صارم. يراجع موقع اللجنة على الرابط: <https://achpr.au.int/ar>. تاريخ التصفح: 2025/02/18.

على الهيئات العامة أن تبرهن أن إتاحة المعلومة للعموم من شأنه أن يؤدي إلى ضرر محدد أو فعلي بالمصلحة المحمية بمقتضى الاستثناء⁶³.

بالرجوع الى التجارب المقارنة، نجد أن قانون حق الوصول إلى الوثائق الإدارية الفرنسي يجعل من الكشف عن المعلومات هو القاعدة، وحظرها هو الاستثناء، وأضحى من حق الافراد الحصول على المعلومات بدون تمييز وعلى قدم المساواة، وعلى عائق الإدارة⁶⁴ يقع عبئ الاثبات لتبرير حجب المعلومات، مخولاً للأفراد حال منعهم من الحصول على المعلومات حق اللجوء إلى القضاء.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد حدد قانون حرية المعلومات بأن الوثائق الإدارية هي ملك للناس، وأن لهم حق الاطلاع عليها، مع تمكين الأمريكيين في ظل هذا القانون من الحصول على المعلومات بدون تمييز، مع جعل الكشف عن المعلومات هو القاعدة والتعتيم والسرية هو الاستثناء⁶⁵.

إن هذا المسار لم يكن سلساً في كل من فرنسا والولايات المتحدة، واحتاج إلى عقود من الإصلاحات التدريجية والتعديلات القانونية حتى يترسخ فعلياً، غير أن هتين التجريبتين تظهران أن تضمين قانون الحصول على المعلومات تقييدات مثل توسيع الاستثناءات، وتمديد الفترات الزمنية للاستجابة، وصياغة بعض العبارات بشكل غامض قد يتعارض مع جهود مكافحة الفساد، وبالنتيجة فإن منطق السرية والتكتيم في وضع وتنفيذ بعض السياسات العمومية لن يخدم قواعد الانفتاح والمساءلة، مما يجعل حرية التعبير في هذه المجالات معيبة أمام عدم توفر المعلومة المطلوبة⁶⁶.

الفقرة الثانية: نحو قانون للحصول على المعلومات يكرس مبادئ الشفافية والمساءلة

تكمن أهمية النقاش المؤسسي الحالي حول مراجعة الإطار القانوني المتعلق بممارسة حق الوصول إلى المعلومات في المغرب في كونه يعكس وعياً جماعياً بضرورة تحسين استجابة القانون لتحديات الواقع، بعد مرور مدة مهمة على تطبيقه.

ومن هذا المنطلق، تثير هذه المراجعة - التي صارت محط إجماع من قبل مختلف الفاعلين- تساؤلات حول الرهانات المستقبلية المرتبطة بتطوير وتجويد هذا القانون.

أولاً: إجماع على ضرورة تجاوز نقائص قانون الحصول على المعلومات

تبنت الحكومة المغربية، على غرار العديد من الدول، عدداً من التدابير القانونية والتنظيمية، أبرزها إصدار قانون الحق في الحصول على المعلومات. وذلك تماشياً مع التزامها بمحاربة الفساد، الأمر الذي يعد من الأولويات التي تحظى باهتمام كبير على الصعيدين المحلي والدولي.

⁶³ التأطير القانوني للحق في الحصول على المعلومات بالمغرب، مرجع سابق، ص: 18.

⁶⁴ تتوفر بوابة شفافية (chafafiya.ma) على 1705 إدارة ومؤسسة ملتزمة بالتجاوب مع طالبي المعلومات، وقد بلغ عدد الطلبات 21423 طلباً، عولج 55% منها، بينما بلغ متوسط مدة الإجابة 47 يوماً.

⁶⁵ يرى الأستاذ (Francois Rangeon) أنه مهما كانت فعالية الحق في الوصول إلى المعلومات فإن موضوع السرية يظل قائماً. وذلك لأن الشفافية التامة للإدارة تبقى مجرد حلم غير واقعي. إذ إن الشفافية هي من جهة، ليست عكس السرية. ومن جهة أخرى، فممارسة الشفافية تفضي إلى ظهور أسرار جديدة، سواء لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة أو لحماية الخصوصية. ومن هنا فالسؤال المطروح اليوم على الإدارات والسلطات المحلية ليس فقط توسيع الحق في المعلومات، بل التوفيق بين الحق في المعلومات والحق في السرية. وهذه المقاربة الصعبة، تثير مشكلات خاصة بكل نوع من الخدمات. معتبراً في الختام، أنه في إطار صراع القوة بين الإدارة والمواطنين، لا يزال الحق في الوصول إلى المعلومات، على الرغم من كونه حقاً مكتسباً، فهو حق يجب أن يُنزع، مرجع سابق.

⁶⁶ نبيل خريشي، حق الولوج للمعلومة في المغرب: ضمانات التأصيل ومزالق التنزيل، منشور بالموقع الإلكتروني "العمق" على الرابط: <https://al3omk.com/544127.html>، تاريخ التصفح: 2024/12/19.

وفي ذات الآن، شكل القانون 31.13 خطوة مهمة نحو مساءلة الفعل الحكومي، حيث كان يعول عليه في أن يتيح للمواطنين الوصول إلى المعلومات التي تخص السياسات والمشاريع العمومية، بحكم تزامنه مع سياق الشعارات المطالبة بالشفافية والمحاسبة، وكجزء أساسي من التحولات السياسية والاجتماعية لما بعد حراك "الربيع العربي".

وفي نفس الآن، يعد القانون ترجمة لالتزامات المغرب بتطبيق المبادئ التي نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد⁶⁷. والتي تفرض سن قانون يساهم في إنشاء بيئة حكومية أكثر نزاهة وشفافية، ويسمح للمواطنين بالوصول إلى معلومات حول مختلف القرارات الحكومية.

لكن في المقابل، تجلى من خلال التطبيق العملي أن هناك تحديات كبيرة أمام هذا القانون، أبرزها الوعي المجتمعي بأهمية هذا الحق⁶⁸. إضافة إلى ذلك تبرز مشكلة غياب النشر الاستباقي للمعلومات لدى معظم الإدارات⁶⁹، مما يؤدي إلى تقييد الوصول إلى المعلومات الهامة، حيث لا تتجاوز نسبة المؤسسات المنخرطة في هذه العملية 23 بالمائة.

علاوة على ذلك، أظهرت الممارسة وجود مقاومة فعلية من بعض الجهات داخل الجهاز الإداري تجاه تطبيق هذا الحق⁷⁰، ما يعكس عدم الاستعداد الكامل للتخلي عن بعض السياسات التقليدية التي تحد من الشفافية... الأمر الذي يجعله غير مواكب للإطار المعياري الدولي وأبعد ما يكون عن الممارسات الفضلى عبر العالم، في ضوء التصنيفات الخاصة بفحص مدى امتثال القوانين الوطنية للمعايير الدولية لحرية المعلومات، وفي مقدمتها التصنيف الخاص بتقييم جودة القوانين المنظمة للوصول إلى المعلومات⁷¹.

⁶⁷ تشير المادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إلى ما يلي:

تتخذ كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي ومع مراعاة ضرورة مكافحة الفساد، ما قد يلزم من تدابير لتعزيز الشفافية في إدارتها العمومية، بما في ذلك ما يتعلق بكيفية تنظيمها واشتغالها وعمليات اتخاذ القرارات فيها عند الاقتضاء. ويجوز أن تشمل هذه التدابير ما يلي:

(أ) اعتماد إجراءات أو لوائح تمكن عامة الناس من الحصول، عند الاقتضاء، على معلومات عن كيفية تنظيم إدارتها العمومية واشتغالها وعمليات اتخاذ القرارات فيها، وعن القرارات والصكوك القانونية التي تهم عامة الناس مع إيلاء المراعاة الواجبة لصون حرمتهم وبياناتهم الشخصية؛ (ب) تبسيط الإجراءات الإدارية عند الاقتضاء من أجل تسهيل وصول الناس إلى السلطات المختصة التي تتخذ القرارات؛ (ج) نشر معلومات يمكن أن تضم تقارير دورية عن مخاطر الفساد في إدارتها العمومية. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، متاحة على الرابط: https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024_A.pdf، تاريخ التصفح: 2024/12/07.

⁶⁸ أتى قانون حرية المعلومات الأمريكي بعد مناقشات برلمانية وفقهية وشعبية جاءت متزامنة مع التطور الفكري للشعب الأمريكي، وحاجته للمعرفة ورغبة منه في الحد من سياسة السرية الحكومية، في ذلك التوقيت. واستمرت محاولات الولايات المتحدة الأمريكية، للوصول إلى قانون حرية المعلومات حوالي أحد عشر عاماً؛ ليصدر بعدها قانون رقم 522 سنة 1966 بتوقيع الرئيس الأمريكي "جونسون".

⁶⁹ يرى الباحث عبد الرحمان علال أن الباب الثالث من القانون 31.13 يثير إشكالات كبيرة، خاصة المادة 10 المتعلقة بالنشر الاستباقي للمعلومات، حيث أن الفاعل المؤسسي يتعامل معها سلبياً. لو تم تفعيل هذه المادة، لثم تجنب العديد من الإشكالات المتعلقة بالقانون، لأن النشر الاستباقي يعني من طلب الحصول على المعلومات، من جهة أخرى، يشكل تحدي رقمنة الإدارات العمومية عائقاً كبيراً، حيث أن العديد من المؤسسات والإدارات تفتقر للمواقع الإلكترونية أو لا تقوم بتحديثها أو نشر المعلومات من خلالها، وهو ما يغفل النقاش أحياناً، إذ يتناول القانون النشر والتحديث معاً. وهو ما يجعل التجاوب مع طلبات الحق في الحصول على المعلومات يكون سلبياً بشكل كبير. مداخلة في ندوة حول موضوع: "الحق في الحصول على المعلومات، إشكالية التفعيل ومتطلبات التعزيز"، مرجع سابق.

⁷⁰ يحدد الباحث، عبد الرحمان علال، جملة من الإشكالات التي واجهها القانون 31.13 بعد إصداره وتنفيذه، وهي تتمثل أساساً في إقصائه لمجموعة من المستويات التي كانت تطالب به، وبخاصة "الصحفي"، نظراً لعلاقته المهنية المباشرة بالمعلومات، لأن طلب المعلومة باتباع مسطرة القانون رقم 31.13 والأجال المرتبطة به ستعيق الممارسة الصحفية، باستثناء ما إذا كان العمل الصحفي استقصائياً. إلى جانب ذلك، فقد تم تسجيل إقصاء مستوى آخر تتمثل في منظمات المجتمع المدني من خلال تنصيب القانون على المواطنين بشكل خاص في طلبهم للمعلومات، لذلك يلجأ أطر الجمعيات والعاملين بها إلى طلب المعلومات بصفاتهم الشخصية، وليس باسم المنظمة الاعتبارية. وزاد موضحاً أن أبرز إشكال في هذا الخصوص هو التنصيب الدستوري في الفصل 27 على المواطنين فقط دون أي جهة أخرى، وهو ما يطرح معه المطالبة بتعديل هذا الفصل من الدستور، حتى يتسنى معه تعديل القانون 31.13، مرجع سابق.

⁷¹ يعتمد التصنيف العالمي لقوانين الحق في الحصول على المعلومات على 61 مؤشراً فرعياً موزعة ضمن سبع فئات رئيسية. تشمل هذه الفئات الإطار التشريعي المنظم للحق في المعلومة، ومدى شمولية نطاق التطبيق ليعطي جميع السكان والسلطات وآليات اللوج إلى المعلومات. كما تشمل سهولة ومرونة مساطر التقدير، مع ضرورة أن تكون ميسرة وغير مكلفة، إضافة إلى تقليص نطاق الاستثناءات وتنظيم آليات الطعن في حالات الرفض. كما يُؤي التصنيف اهتماماً خاصاً بالضمانات المخولة للاستئناف، عبر تحديد آجال قصيرة وإتاحة إمكانية الطعن أمام هيئة مستقلة ضد أي إدارة تمتنع عن تسليم المعلومات المطلوبة. علاوة على ذلك، يشمل التصنيف التدابير الجزرية والحماية التي تفرض عقوبات على من يعيق الوصول إلى المعلومات أو يحجبها عمداً، بالإضافة إلى التدابير المواكبة، مثل تعيين مكلفين بتلقي وتتبع الطلبات، وإنشاء هيئة إشراف مستقلة، وتصنيف الوثائق الحكومية، وتكوين الأطر البشرية، وإعداد تقارير سنوية تُرفع إلى البرلمان وتُنشر للعموم. للتوسع: اليونيسكو (2019). (الوصول إلى المعلومات: وعد جديد للتنمية المستدامة (Access to

هذا الوضع، يقتسمه المغرب مع معظم التجارب العربية التي تُسجّل تأخراً بارزاً على مستوى الجوانب الإجرائية لقياس جودة التأطير التشريعي لحرية وعدالة الولوج إلى المعلومات العمومية؛ بما في ذلك غياب نظام خاص بالعقوبات، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، فضلاً عن غموض معايير تصنيف المعلومات، رغم تسجيلها تقدماً في بعض المعايير الفرعية التي تدخل في احتساب المؤشر العام لجودة تشريعات الوصول إلى المعلومة؛ كالتنصيب على الطابع المستقل لهيئة المعلومات، وتضييق الاستثناءات، وتوضيح الضمانات المسطرية في تونس، وتوسيع نطاق تطبيق القانون بالأردن والكويت، والاعتراف الدستوري المبكر بالحق في المعلومة في المغرب⁷².

في هذا السياق، جاءت خطة العمل الحالية للحكومة المنفتحة (2024-2027) لتعكس توجهها عاماً يوحد العديد من الأطراف المدنية والرسمية، ويتمثل هذا الاجماع في أنه بعد مرور ست سنوات تقريبا من إصدار القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات أضحى من الضروري تقييم تفعيل هذا القانون وتحليل مواطن الخلل التي تعتريه من أجل إعداد واعتماد نسخة جديدة منه⁷³.

وعلى هذا الأساس، فإن الهدف من هذه المراجعة هو محاولة تدارك ومعالجة مجموعة من التحديات العملية التي ظهرت خلال تطبيق القانون، بما في ذلك ضعف بعض الإجراءات التي تعيق تفعيل هذا الحق⁷⁴، ومسألة الاستثناءات التي يقرها هذا القانون. إذ تنادي بعض الأصوات -حتى من داخل لجنة الحق في الحصول على المعلومات- بضرورة تضييق نطاق الاستثناءات لضمان إتاحة أكبر قدر من المعلومات للجمهور، مع تمكين اللجنة من صلاحيات أوسع لتصبح قراراتها ملزمة قانوناً⁷⁵.

منذ إنشائها، ظلت هذه اللجنة محط تساؤلات، مثيرة إشكالا لم يكن منتظرا منها، والمتمثل في عدم قيامها بنشر تقاريرها السنوية، وعدم تحيين معطياتها على موقعها الرسمي، بل إن اللجنة نفسها اعترفت أنها بدون صلاحيات واختصاصات، وأن هناك فهما مبهما لإحداثها⁷⁶.

ثانياً: رهانات مراجعة قانون الحصول على المعلومات

مما سلف ذكره، يتجلى أن النقائص التي أظهرها التطبيق العملي لقانون الحق في الحصول على المعلومات تمثل مبرراً موضوعياً كافياً لمراجعة جديدة ومبتكرة لهذا القانون، ليشمل متطلبات الحكومة المفتوحة بشكل كامل.

إن معالجة هذه النقائص يتطلب تضافر الجهود بين مختلف الفاعلين، سواء على مستوى الإدارة العمومية أو المجتمع المدني؛ من خلال تطوير آليات فعالة من شأنها تكريس ثقافة الانفتاح والمسؤولية داخل المؤسسات،

Information: A New Promise for Sustainable Development). منشورات اليونسكو. ص. 26. متاح على الرابط:

<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000371485>. تاريخ التصفح: 2025/02/18.

⁷² منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2021)، الأثر الاقتصادي والاجتماعي للحكومة المفتوحة: توصيات سياساتية للدول العربية، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ص. ص. 83-84.

⁷³ خطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة 2024-2027، مرجع سابق، ص. 6.

⁷⁴ في 2023، أصدرت اللجنة الوطنية للحق في الحصول على المعلومات مداولة لتوضيح الأسس والتوجهات العامة للمراجعة، مستندة إلى الملاحظات التي تم جمعها من خلال مراجعة الشكاوى والتقارير الواردة إليها. تمت إحالة هذه المداولة إلى رئيس الحكومة الذي كلف وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بالتنسيق مع اللجنة لدراستها واتخاذ التدابير اللازمة. كما تم عقد عدة اجتماعات بين الأطراف المعنية لوضع منهجية العمل المناسبة لتنفيذ المراجعة. يراجع بلاغ اللجنة على الرابط: <https://www.cdai.ma/wp-content/uploads/2023/12/CDAI-Communique-de-presse-refonte-de-la-loi-20231222.pdf>. تاريخ التصفح: 2024/12/06.

⁷⁵ خالد يعقوبي، حوار مع الموقع الإلكتروني (العمق)، منشور على الرابط: <https://al3omk.com/1030142.html>. تاريخ التصفح: 2024/12/19.

⁷⁶ عبد الرحمان بن غلال، مرجع سابق.

وبما يضمن تحقيق الأهداف الطموحة التي سطرها بلادنا في إطار التزاماتها الدولية والوطنية. الأمر الذي يستلزم العمل على⁷⁷:

- ضرورة تضيق وتدقيق وتحديد مجال الاستثناءات بشكل واضح وحصري وربطها بمبررات واضحة، مع ضرورة إلزامية وتوسيع مجال النشر الاستباقي والتنصيص على عقوبات في حال عدم الالتزام بمقتضيات النشر الاستباقي.
- إعادة النظر في النصوص القانونية التي تتعارض مع الحق في المعلومة بإعطاء الأولوية لقانون حق الحصول على المعلومات مقارنة مع باقي القوانين، لا سيما الفصل 18 من القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، وعدم مواجهة المؤسسات الوطنية المختصة في الحصول على المعلومات بمبرر الحفاظ على السر المهني، مع ضرورة تحديد مفهوم السر المهني.
- تبسيط مسطرة وإجراءات طلب الحصول على المعلومات، وتقليص مدة الاستجابة لطلب الحصول على المعلومات، والتنصيص على إلزامية الاستجابة السريعة للطلبات ذات الطبيعة المستعجلة.
- إعادة النظر في تركيبة اللجنة الوطنية للحق في الحصول على المعلومات، بما يضمن تمثيلية الهيئة القضائية (القضاء الإداري) وتمثيلية المجتمع المدني والأساتذة الجامعيين.
- تعزيز استقلالية لجنة الحق في الحصول على المعلومات⁷⁸، ومنحها الوسائل والإمكانات اللازمة للاضطلاع بمهامها.
- إن سياق التحولات التي تعرفها بلادنا على مستوى تكريس مفاهيم الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة قد تقضي أيضا التفكير في توسيع نطاق قانون الحق في الحصول على المعلومات؛ حتى يشمل جميع المؤسسات، بما فيها الجمعيات ذات النفع العام والشركات المملوكة للدولة، لضمان أقصى شفافية في كافة المجالات. هذا التوسيع يعزز الالتزام بالمعايير الدولية، والانخراط في مبادرات الحكامة المفتوحة التي تتطلب نشر البيانات بشكل شامل..
- ومن هذا المنطلق، يبرز من استقراء وتحليل النقاش العمومي ببلادنا حول هذا الموضوع أهمية أن تندرج هذه المراجعة ضمن تصور شامل يأخذ بعين الاعتبار تحقيق مجموعة من الرهانات الأساسية، يمكن إجمالها فيما يلي:
- تعزيز الشفافية وبناء الثقة مع المواطنين: ذلك أن الشفافية كمبدأ أساسي تعني نشر المعلومات بوضوح يمكن المواطنين من متابعة أداء الإدارات والمؤسسات العمومية، كما أن التزام المؤسسات المعنية بإتاحة المعلومات يعزز ثقة المواطنين في السياسات العمومية وفي الإدارة.
- مكافحة الفساد وترسيخ المساءلة: يقلل توفير المعلومات من الفرص المتاحة لممارسات الفساد عبر تمكين المجتمع من ممارسة رقابته على أعمال الهيئات الحكومية والمنتخبة؛ وهو ما يساعد على اتخاذ القرارات السليمة، وتوسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة، بغية التخفيف من حدة الفساد ومحاربة الهدر⁷⁹.

⁷⁷ فاطمة غازي، ضمانات الحق في الحصول على المعلومات: دراسة مقارنة، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد: 159-160، يوليو-أكتوبر 2021، ص. 393-394.

⁷⁸ ينص القانون المغربي على استقلالية لجنة الحصول على المعلومات، إلا أنها تظل في نهاية المطاف لجنة "حكومية"، مما يثير تساؤلات حول توافقها مع المعايير الدولية التي تشترط الاستقلال الإداري لهيئات مراقبة حقوق الإنسان. كما أن أغلبية أعضاء اللجنة يتم تعيينهم من قبل رئيس الحكومة، بما في ذلك الممثل الوحيد للمجتمع المدني. راجع: المغرب: ملاحظات حول مسودة القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، شتنبر 2017، مرجع سابق.

⁷⁹ سعيد جعفري، الحكامة وأخواتها، مقارنة المفهوم ورهان الطموح المغربي، الشركة الوطنية لتوزيع الكتاب، الطبعة الأولى، الرباط، 2010، ص. 71.

- تحسين جودة الخدمات العمومية: يؤدي الاستناد إلى البيانات الدقيقة في التخطيط لتطوير الخدمات إلى استهداف الاحتياجات الفعلية، وقديم حلول مبتكرة نابعة من مشاركة المواطنين عبر اقتراحات قائمة على بيانات موثوقة لتحسين السياسات العمومية.
- تمكين المجتمع المدني والمشاركة المواطنة: تتيح المعلومات للمجتمع المدني دوراً أكبر في تقييم السياسات ودعم المقاربة التشاركية في عملية اتخاذ القرار، وتساهم في التمكين الديمقراطي للمواطنين من خلال مشاركتهم الفاعلة في الحياة العامة نتيجة إطلاعهم على القرارات الحكومية والمعلومات العمومية.
- دعم الابتكار والتنمية المستدامة: إن إتاحة البيانات الحكومية للمقاولين والمبتكرين لخلق تطبيقات وحلول ذكية تشجع على الابتكار وتساهم في تحديد أفضل لتحديات التنمية وصياغة سياسات ملائمة لها.
- الالتزام بالمعايير الدولية: إن التوفر على منظومة قانونية متقدمة تكرس الحق في الحصول على المعلومات تمثل انخراطاً فعلياً في "الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة". ومن جانب آخر، يُعدّ الحق في الحصول على المعلومات على مستوى الجماعات الترابية وسيلة أساسية لتحقيق الانفتاح والشفافية، مما يساهم في تحقيق مجموعة من الغايات الأساسية، من بينها⁸⁰:
- تجسيد مفهوم الجماعة الترابية المواطنة التي تستمد مشروعيتها من صناديق الاقتراع وتكون في خدمة المواطنين والمواطنات وكافة المرتفعين في إطار مبدأ الشرعية الذي يقضي بموافقة جميع الأعمال والتصرفات لمقتضيات التشريعات الجاري بها العمل.
- بناء الجماعة المنفتحة، حيث يفترض في مجالس الجماعات الترابية أنها تتولى تدبير الشأن العام في إطار التفويض الممنوح لها بمناسبة الانتخابات، ولهذا يجب عليها أن تمكن عموم الرأي العام من المواطنين والمواطنات من جميع المعلومات والمعطيات المتعلقة بتدبير الشأن المحلي على مستوى تراب الجماعة؛
- تعزيز الثقة في الجماعات الترابية، حيث إن غياب المعلومات يفتح المجال واسعا لانتشار الإشاعات وأحكام القيمة؛ وفي مقابل ذلك يعتبر الحق في الحصول على المعلومات من أهم الدعامات اللازمة لتكريس الثقة في الجماعات الترابية.
- تنمية المشاركة المواطنة في تدبير الشأن العام والرفع من نوعية ومستوى هذه المشاركة.
- تطوير قنوات التواصل بين الجماعات الترابية والمحيط الاجتماعي. فضمان ولوج وحصول المواطنين والمواطنات والجمعيات وكافة الفاعلين الاجتماعيين على المعلومات الموجودة في حوزة الجماعة، يعتبر المدخل الرئيسي للتواصل المؤسسي الجاد والمسؤول بين الجماعة ومحيطها؛
- تحسين جودة الخدمات العمومية، حيث إن المعلومات التي يحصل عليها المواطنات والمواطنون وكافة الفاعلين الاجتماعيين بتراب الجماعة الترابية، تشكل الأرضية الصلبة التي يمكن الاعتماد عليها لصياغة مقترحات، وتوجيه ملاحظات للجماعة بغية تحسين جودة الخدمات العمومية التي تقدمها، سواء بشكل مباشر، أو من خلال المرافق التابعة لها، أو التي تدبر عن طريق التدبير المفوض.

⁸⁰ دليل تدبير الحق في الحصول على المعلومات على مستوى الجماعات الترابية، منشورات المديرية العامة للجماعات الترابية، الرباط، 2021، ص.50.

■ المساهمة في تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، حيث إن إطلاع المواطنين والجمعيات وكافة الفاعلين الاجتماعيين على ما تتوفر عليه الجماعات الترابية من معلومات، وما تقوم به من خدمات وما تتخذه من قرارات، يساعد على تكوين رأي عام واع ومسؤول يتولى تتبع وتقييم السياسات العمومية.

وخلاصة القول مما ذكر، فإن مراجعة قانون الحصول على المعلومات في المغرب تُعد رهانا استراتيجيا لتطوير الحكامة الجيدة وتعميق الثقة بين الدولة والمجتمع؛ غير أن الأمر يتطلب لتجاوز العقبات الحالية وتحقيق الأهداف المنشودة تظافر مجموعة من الشروط، على النحو الذي أوضحناه سالفاً.

خاتمة:

تجمع بين الحكومة المفتوحة والحق في الحصول على المعلومات مفاهيم أساسية تهدف إلى ترسيخ الشفافية والمساءلة داخل الحكومات. فإذا كانت مبادئ الحكومة المفتوحة تقوم على تشجيع مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات من خلال تيسير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بإدارة الشؤون العامة؛ فإن إتاحة المعلومات يعتبر من الأدوات الضرورية لتقوية الرقابة الشعبية على الأداء الحكومي، وتعزيز الطابع الديمقراطي للإدارة العمومية. يرتبط المفهومان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً؛ فالحكومة المفتوحة لا يمكن أن تحقق أهدافها في ظل غياب آليات تتيح للجمهور الاطلاع على الأنشطة الحكومية. وبالمقابل، تمثل إتاحة المعلومات الأساس الذي يمكن أن يحد من الفساد؛ فحينما يتمكن المواطنون من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بكيفية اتخاذ القرارات وأوجه صرف المال العام، تصبح الحكومة أكثر عرضة للمساءلة، مما يقلل من فرص الفساد، ويعزز الثقة بين المواطن والدولة. وفي هذا السياق، رغم التقدم الملحوظ الذي أحرزته بلادنا على مستوى الوفاء بالتزاماتها، فإن التحديات التي تواجهها على مختلف الأصعدة، من ضعف وعي مجتمعي بمزايا الشفافية، إلى الحاجة إلى مراجعة التشريع المتعلق بالحصول على المعلومات، تؤكد ضرورة صياغة استراتيجية شاملة تضع مبادئ وأهداف الحكومة المفتوحة في مدونة شاملة للشفافية؛ مع تحديد هذه الاستراتيجية لأدوات العمل والمبادرات التي تضمن التنفيذ الفعال، وإشراك جميع الأطراف المعنية من إدارات، وفاعلين غير حكوميين، ووسائل الإعلام، والمواطنين أنفسهم. علاوة على ذلك، تمثل مراجعة القانون 31.13 فرصة لتدارك النقائص العملية التي تحد من فعاليته، من خلال تحسين آليات التنفيذ والتطبيق بشكل يتماشى مع التطورات الراهنة؛ ففي ظل التحولات الرقمية المتسارعة والانتشار الواسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، بات من الضروري إعادة التفكير في سبل تفعيل هذا القانون حتى يواكب هذه المستجدات.

غير أن هذا التحول ليس مجرد خيار إداري، بل هو ضرورة تُملها كذلك متطلبات واقع محلي ودولي يشهد تحولات متسارعة؛ ويظل محفوفاً بتعقيدات متزايدة تتطلب مواجهة جريئة وإبداعية؛ ومن هنا، تستدعي هذه الاعتبارات مجتمعة تطوير مقاربة شمولية ومتكاملة تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد القانونية والتقنية والمؤسسية، بما يضمن فعالية الإصلاحات المقترحة، لتحقيق توازن فعال بين تعزيز الشفافية ودمقرطة العمل الإداري، وضمان حماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني.

لائحة المراجع

الكتب:

- جعفري، سعيد. (2010). الحكامة وأخواتها: مقارنة المفهوم ورهان الطموح المغربي. الشركة الوطنية لتوزيع الكتاب.
- صن، أمارتيا. (2004). التنمية: حرية (ترجمة شبارو جلال). عالم المعرفة، مطابع السياسة.

الأطاريح:

- Okwe Ndong, Victor de Paul. (2016). Le Droit d'Accès à l'Information et la Société de l'Information (Thèse de Doctorat). Université Mohammed V Agdal, FSJES.

المقالات العلمية:

بالعربية:

- الأعرج، محمد. (2014). القضاء الإداري وحق الحصول على المعلومة كمقتضى دستوري: تعليق على أمر استعجالي للمحكمة الإدارية بالرباط. مجلة العلوم القانونية، 2.
- اسباي، عبد الصمد. (2021). أهمية التواصل في الارتقاء بالمرفق القضائي. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 160-159.
- بنصبر، فاطمة الزهراء، وبوعبدلي، غسان. (2020). مقارنة بين الحق في الحصول على المعلومات وحماية المعطيات الشخصية. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 154.
- خرشي، نوفل. (2020). حق الولوج للمعلومة في المغرب: ضمانات التأصيل ومزالق التنزيل. العمق المغربي. <https://al3omk.com/544127.html>
- شلي، ميشيل، وبرغ، ستيفن. (2020). السلطة للشعب: قانون الحق في الحصول على المعلومات في المغرب. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. <https://carnegieendowment.org/sada/2020/10>
- مقداد، إكرام، وبوعزاوي، بدر. (2022). الحق في الولوج إلى المعلومات. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 162.
- مفيد، إدريس. (2014). الحق في الحصول على المعلومات والمشاركة في الحياة العامة. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 114.
- عيادون، عبد العزيز. (2021). حق الحصول على المعلومة في المغرب على ضوء قانون 31.13. مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، 11.
- اليعقوبي، خديجة. (2024). حوار مع موقع العمق المغربي. العمق المغربي. <https://al3omk.com/1030142.html>

باللغة الأجنبية:

- Maler, Henri. (2014). Le droit à l'information: ses conditions et ses conséquences. Savoir/Agir, 30(4).
- Yannoukakoua, Angeliki., & Arakab, Ioannis. (2014). Access to government information: Right to information and open government data synergy. Procedia - Social and Behavioral Sciences, 147.

التقارير:

بالعربية:

- الحكومة المغربية. (2024). خطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة بالمغرب 2024-2027.
- المعهد المغربي لتحليل السياسات. (2023). حرية التعبير والولوج إلى المعلومة في المغرب: دراسة ميدانية.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2022). الأخبار الزائفة: من التضليل الإعلامي إلى المعلومة الموثوقة والمتاحة.

- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2022). تقرير حول الحق في الوصول إلى المعلومات في المنطقة العربية.
 - اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي. (2021). تقرير النموذج التنموي الجديد.
 - المديرية العامة للجماعات الترابية. (2021). دليل تدبير الحق في الحصول على المعلومات على مستوى الجماعات الترابية.
 - مركز الدراسات والبحوث والشؤون البرلمانية. (2019). التأطير القانوني للحق في الحصول على المعلومات بالمغرب: دراسة حول ملائمة القانون رقم 31.13 للمعايير الدولية.
 - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. (2016). (OECD) تقرير الحكومة المفتوحة: السياق العالمي والآفاق المستقبلية.
 - الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة. (2011). مبررات وأولويات القانون من أجل الحق في الوصول إلى المعلومات في المغرب.
- باللغة الأجنبية:

- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2024). Examen du gouvernement ouvert au Maroc: Analyse et perspectives vers un État ouvert.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2024). Recommendation of the Council on Open Government (OECD/LEGAL/0438).
- Stratégie du PGO. (2023). Stratégie du PGO 2023-2038.
- Congrès des pouvoirs locaux et régionaux du Conseil de l'Europe. (2018). Transparence et gouvernement ouvert.

المنشورات:

- مجلس أوروبا. (2018). الأخلاقيات العامة، الشفافية، والحكومة المفتوحة.
- مركز الدراسات والبحوث والشؤون البرلمانية. (2019). التأطير القانوني للحق في الحصول على المعلومات بالمغرب.

Publications:

- Akasbi, Ahmed. (n.d.). Enjeux politiques et sociaux autour de l'accès à l'information: Facteurs de progrès et de résistances.

القوانين والمواثيق:

- القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، الصادر بموجب الظهير الشريف رقم 1-18-15 بتاريخ 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018)، والمنشور في الجريدة الرسمية عدد 6655 بتاريخ 12 مارس 2018.
- الأمم المتحدة. (1966). العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- الأمم المتحدة. (2003). اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

الندوات:

- بن علال، عبد الرحيم. (2024، أكتوبر 27). مداخلة حول الحق في الحصول على المعلومات: إشكالية تفعيل ومتطلبات التعزيز، منتدى أنوال للتنمية والمواطنة، الناظور، المغرب.